

والتداول بشأنها داخل فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، اخترنا أن يكون حوارنا معكم في هذه اللحظة الدستورية مؤطرا بالصراحة والوضوح، وبالقدر المطلوب من الموضوعية والتجرد، وكل ذلك باستحضار المصلحة العليا لوطننا، في هاته الظرفية الدقيقة والصعبة التي تجتازها بلادنا، سواء على المستوى الداخلي، وما يعرفه المغرب من احتقان اجتماعي، أو على المستوى الخارجي باستحضار الموجة الجديدة للربيع العربي، والتي أخذت تمس دول الجوار، في سيناريو جديد قديم قوامه اتساع الاحتجاج ورفض الحلول الوسطى، والمقلق في هذا الأمر، غياب البديل السياسي المكتمل، في هذه البلدان والقادر على تأطير الرغبات الشعبي المشروع وتوجيه طاقته نحو المخارج المنتجة، وينأى به عن المخارج المضطربة القادرة على الانفلات نحو الحالات التي يترص بها أقوى العالم اليوم، حتى يشرعنوا تدخلهم وإخفاء مطامعهم في التحكم في ثروات البلدان والحفاظ على موقعهم الهيميني.

كما أن تفاعلنا معكم، السيد رئيس الحكومة، سيكون باستحضار الخلفية الفكرية والسياسية لحزب الأصالة والمعاصرة، القائمة على اعتبار الديمقراطية الاجتماعية المنفتحة المستندة إلى مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والتضامن، خيارا فكريا وسياسيا للحزب، وكذا إيمانه العميق بضرورة المساهمة إلى جانب مختلف قوى التحديث والديمقراطية في إعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل، واعتبار أن إحقاق العدالة الاجتماعية وتحسين الاختيارات الديمقراطية والإصلاحات المؤسساتية والدستورية، ثلاث ركائز لا محيد عنها لبناء مجتمع عادل وديمقراطي.

السيد رئيس الحكومة؛

صراحة، اتابنتا حيرة كبيرة، وتقاطرت علينا العشرات من الأسئلة الجوهرية، ونحن نتفحص ثنايا ومضامين هذه الحصيلة المحلية. من أين يجب أن نبدأ تحليلها ومناقشتها؟ وأي منهجية يجب أن نعتمدها للتفاعل معكم حول ما عرضتموه أمامنا من كلام وخطاب غارق في التفاؤل والإرتياح والثقة المبالغ فيها؟

اسمح لنا السيد رئيس الحكومة، إن كشفنا لكم حدة القلق الذي نشعر به، ونحن نتأمل اللوحات الوردية التي حاولت أن ترسمها حصيلتكم للمغاربة، والتي لم تسعفها رتابة خطابكم وطريقة تقديمكم لهذه الحصيلة المحلية، لأن الفهم الصحيح لتقييم أية حصيلة، مرحلية كانت أو نهائية، يشترط من الجهة التي أعدتها، التذكير أولا بتعهداتها والتزاماتها التي قطعها على نفسها أمام الرأي العام ومختلف الفاعلين والمؤسسات، ثانيا إبراز الإجراءات والتدابير التي اتخذتها؟ وأية سياسات عمومية اعتمدها لترجمة تلك التعهدات؟ وكيف اعتمدها؟ ثم ما هي قيمة وحجم التكاليف المرصودة لسياساتها وبرامجها وخططها؟ وأية أجندة زمنية تم وضعها لتحقيق تلك الأهداف؟ مع ضرورة الإشارة إلى الجهة والفاعلين المباشرين المعنيين بتنفيذ تلك الإجراءات والتدابير، وكل ذلك، حتى يتسنى لنا كمؤسسة برلمانية من

محضر الجلسة رقم 225

التاريخ: الثلاثاء 28 رمضان 1440هـ (3 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وتسع وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور التي تنص على أن يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين؛

وعملا بأحكام المادة 237 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة العامة لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، الحصيلة التي قدمها السيد رئيس الحكومة المحترم أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الاثنين 13 ماي من السنة الجارية.

وللتذكير فإننا نعقد هذه الجلسة بناء على مداولات مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد في 13 و 20 ماي 2019، وبناء كذلك على مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد يوم 14 ماي 2019.

إذا على بركة الله نشرع في المناقشة التي خصصت لها مدة زمنية إجمالية قدرها 3 ساعات ونصف.

وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة المحترم في حدود 38 دقيقة و52 ثانية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

بعد الاستماع بإمعان شديد للحصيلة المرحلية لعمل حكومتكم التي تقدمتم بها أمام مجلسي البرلمان، بتاريخ 13 ماي، وبعد دراستها وتشريحها

هذه بطبيعة الحال لا يمكنه إلا أن يقدم لنا حصيلة بنيسة يعبر عنها واقع الاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه البلاد، فالاحتجاجات لا تتخذ، إلا لتتعلق من جديدة بقوة وحدة أكبر بكثير، الأمر الذي يبعث القلق في نفوس جميع المغاربة، ولعل الحراك التضالي الذي خاضه الأساتذة المتعاقدين، ودام لعدة أسابيع والطريقة القمعية التي تعاملت بها الحكومة، والتي نتج عنها وفاة السيد عبد الله حجيلي رحمه الله، خير دليل على ذلك.

زد على ذلك التوترات الاجتماعية الأخرى، (طلبة كلية الطب، الأطباء، الزناتة 9، المتصرفين، ... وغيرهم) ولا داعي للتذكير بأن هذا الواقع غير المطمئن، هو ما جعل صاحب الجلالة يتوقف عنده في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الـ19 لعيد العرش، عندما أكد جلالته على ما يلي "إذا كان ما أنجزه المغرب وما تحقق للمغاربة، على مدى عقدين من الزمن، يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت، أحس أن شيئاً ما ينقصنا، في المجال الاجتماعي. وسنواصل العمل، إن شاء الله، في هذا المجال بكل التزام وحزم، حتى تتمكن جميعاً من تحديد نقط الضعف ومعالجتها". انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة؛

إن الآمال العريضة التي خلقها دستور 2011، والانتظارات الكبيرة التي كانت لدى كل المغاربة إزاء تشكيل حكومة مسلحة بإمكان دستوري غير مسبوق وبصلاحيات واسعة، ولها كل الإمكانيات لتحقيق طموحات وتطلعات المغاربة، تحطمت على صخرة حكومتكم التي اغتصبت جدوة الأمل، وضربت أغلب المكتسبات عرض الحائط، وبدأت تقود البلاد نحو المجهول، فالحكومة لم تنتج سوى فقدان المصداقية السياسية الذي أصبح يهدد مؤسساتنا وديمقراطيتنا النامية، التي باتت تتعرض لأضرار جسيمة بفعل التبخيس وزرع الشك والريبة في أذهان المغاربة إزاء مؤسسات بلادهم.

للأسف كنا ننتظر من حكومتكم أن تكون أكثر إبداعاً وتجديداً، لكنكم اخترتم تكرار أنفسكم عبر تكرار الفشل بنفس السياسات ونفس الصفات والبرامج المعطوبة، وهو ما جعلكم في حالة سهو وشروء أمام التطورات والإمكانيات الجديدة، وفي معاكسة لانتظارات المغاربة، فتديركم الحكومي لازال بدون رؤية سياسية واضحة تتوحد حولها كل مكونات الحكومة، فالرؤية السياسية هي التي تعطي للمغاربة الأمل وتمنح لكل مغربي ومغربية مكانته ودوره وحقه لتحقيق ذاته وضمان استقراره ورفاهه الاجتماعي، لكن وأمام فعل سياسي بدون أفق إصلاحي متكامل، تبدو فيه الأغلبية الحكومية كتجمع هلامي غير قادر حتى على إقناع مكوناته، فبالأحرى أن يقنع المواطنين والمواطنين الذين يدوقون يوماً مرارة العيش اليومي، التي نتجت عن الاختيارات اللاشعبية للحكومة وأغلبيتها.

السيد رئيس الحكومة؛

وعيا منا بأهمية التفاعل والتكامل المؤسساتي، فإننا في فريق الأصالة

جمعة، وكمعارضة برلمانية من جهة أخرى القيام بتقييم علمي وموضوعي يتماشى مع المعايير العلمية الدقيقة لتقييم أي أداء حكومي.

ونعتقد أن المشرع الدستوري عندما أقر هذه الآلية الدستورية، كان يأمل بأن تشكل لحظة مناقشة الحصيلة المحلية للحكومة، فرصة لإغناء النقاش العمومي وتنشيط الحياة المؤسساتية الدستورية، وتقريب الفعل السياسي للمواطن وإشراكه في التدبير العمومي من خلال استثمار مختلف القنوات المدنية والأكاديمية والإعلامية، كمنصات للتداول العمومي المنتج والفعال، وكفرصة لتدارك الاختلالات عكس الطريقة الباردة التي قدمتم بها هذه الحصيلة المحلية بحيث افتقدت للحرارة السياسية المنتظرة منها، وما زادها برودة وابتدالا، طريقة الانتشاء والافتخار الغربية التي استعرضتم بها السيد رئيس الحكومة هذه الحصيلة.

قبل الشروع في مناقشة ما أسميتهوه حصيلة مرحلية لعمل الحكومة، هناك ملاحظة أولية يمكن إثارتها والتوقف عندها، ويمكن أن يستشفها كل من له اهتمام وتتبع للشأن العام، مفادها التناقض غير المفهوم بين ما تتوفر عليه البلاد من بيئة سياسية ومؤسسية جد مشجعة ومحفزة للتنمية والمبادرة والإنتاج والإبداع، وبين فعل حكومي هجين وشارد وغير منتج.

لا داعي للتذكير بأهم تجليات ومظهرات هذه البيئة المحفزة والمشجعة والمتمثلة أساساً، في الإمكان الدستوري المتقدم وما يتيح للحكومة من صلاحيات جد واسعة لم تكن متوفرة ومنصوص عليها من قبل، وتتجلى أيضاً تظاهرات هذه البيئة المشجعة، في نعمة الاستقرار السياسي الذي تنعم به البلاد، أضف إلى ذلك كل الديناميات والأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة، والتي لم تحظى للأسف بالموالجة المطلوبة من قبل حكومتكم في نسختها الأولى والثانية.

ونحن جازمين أنه لو استثمرت الحكومة في هذه البيئة السياسية والمؤسسية بالشكل المطلوب وفي حدوده الدنيا، لتمكنت البلاد خلال السبع سنوات الأخيرة من تحقيق نهضة تنموية حقيقية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحقوقي، لكن مع كامل الأسف، الحكومة وعلى رأسها حزبكم، لم يكونا في الموعد، ولم يتم الاستثمار بالشكل المطلوب في كل هذه الظروف المهيئة، وظهر ذلك جلياً، في فترة البلوكاج الحكومي الذي دام لما يقارب الستة (6) أشهر، وما سببه من فراغ سياسي ومؤسسي كلف البلاد غالباً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وزادت الهندسة الحكومية الغربية التي ابتدعتموها في إضعاف أداءكم، بسبب التضخم الكبير في القطاعات الوزارية، التي تحكم في عددها المبالغ فيه هاجس إرضاء الخواطر ومنطق الوزيعة واقتسام الكعكة، حتى وجد المغاربة أنفسهم أمام تحالف حكومي هجين لا يمكن أن ترى مثيلاً له من الغرابة، إلا في حكومة مثل التي ترأسونها، وهو ما أفقد حكومتكم انسجامها وتماسكها وأغرقها في الصراعات وتبادل الاتهامات والتقاذف بالمسؤوليات في العديد من الملفات الحرجة.

كنا ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة في فريق الأصالة والمعاصرة خطابا سياسيا جريئا من حيث قراءته الموضوعية للوقائع المستمدة من حقيقة إعدادات الحياة الكريمة التي لا تتحقق إلا عن طريق الكرامة والعدالة الاجتماعية وجودة المعيش اليومي للمواطن المغربي.

السيد رئيس الحكومة؛

افتتحت المحور الأول من عرضكم لحصيلة عمل الحكومة لنصف الولاية، بالحديث عن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018/2021، حيث جاء في عرضكم أنكم لحدود الآن، وبعد إعداد الخطة والإعلان الرسمي عنها في 13 دجنبر 2017، قد شرعتم في تنزيلها، وأشرت إلى الشروع في تفعيل التوصية الخامسة المتعلقة بالتعريف بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتوصية العاشرة المتعلقة بمواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية، هذا أمر جيد.

لكن وجب تنبيهكم إلى أننا نعيش اليوم في منتصف سنة 2019، أي قد مرت سنة ونصف على اعتماد الخطة، ولا زالت الإجراءات والتدابير المحددة في 435 إجراء وتدابير تنتظر التفعيل، فحسب تصريحكم لازتم في مرحلة التعريف بالخطة، ولم تنتقلوا بعد إلى مرحلة التنزيل الفعلي لمضامينها، فهل في نظركم ما تبقى من الوقت، حوالي سنتين، كافي لتنزيل جميع التدابير؟

مسألة أخرى، نريد الإشارة إليها، تتعلق بالتوصية السادسة المتعلقة بإحداث آلية لتتبع وتقييم تنفيذ الخطة، وهي توصية بالغة الأهمية ولها دور محوري، لأن اللجنة مطالبة بإعداد مخطط إجرائي، وإعداد الجدولة الزمنية للتنفيذ، وإعداد مؤشرات تتبع أعمال التدابير، بمعنى أن هذه التوصية هي المفتاح الرئيس لتنزيل مضامين الخطة، لكن خلال عرضكم لا نجد لها أي أثر، لذا نسألكم ما مصير هذه الآلية؟ فكيف يعقل أن استمرار هدر الزمن المخصص لتفعيل الخطة فقط في التعريف بها؟

كذلك نتساءل عن التوصية الثامنة المتعلقة بالتقرير السنوي، الذي من المفروض أن تقدمه وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان إلى الحكومة، إلى حدود الآن لا نعلم هل توصلت الحكومة بالتقرير السنوي الأول أم لا؟ على اعتبار مرور سنة ونصف من اعتماد الخطة، وإذا توصلتم به ما هي مضامينه؟ ولماذا لم يتم نشره للعموم؟ لأن من خلال نشره وتعميمه يمكن للمغاربة الوقوف على مدى تقدمكم في تفعيل مقتضيات الخطة.

أما بخصوص التوصية التاسعة المتعلقة بالتقرير النصف مرحلي، والذي من مفروض تقديمه مع نهاية سنة 2019، أي بعد مرور سنتين على اعتماد الخطة، فإلى أي حد ستحترم الحكومة هذا الآجال؟ الملاحظة الأساسية في هذا الباب، هي تأخر الحكومة في تنزيل مضامين خطة العمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السيد رئيس الحكومة؛

مظهر آخر من مظاهر تعثركم في استكمال البناء المؤسساتي، ويتعلق

والمعاصرة، رغم إقرارنا بأن الحكومة عاجزة عن إبداع أفكار جديدة، وتفتقر للاجتهد في إنتاج بدائل واعدة، كنا دائما نعمل على طرح نقدنا لسياسة الحكومة مدعما ببدايل واقتراحات واجتهادات نابعة من مرجعيتنا السياسية كحزب ديمقراطي حدائي يعلن نفسه كقوة اقتراحية لإغناء السياسة الوطنية وإعلاء الحوار الديمقراطي البناء.

فنحن مطالبين في هذه اللحظة الدستورية أن نقف بكل موضوعية ومسؤولية على ما أنجزته الحكومة خلال سنتين من حياتها السياسية، وما حققه هذا التحالف الحكومي، طيلة سبع (7) سنوات من تدبير الشأن العام، وسنبحث بين ثنايا هذه الحصيلة المرئية، حدود التزام الحكومة بالوعود والادعاءات التي أشاعتها في أوساط الناخبين؟

فبعد مرور 7 سنوات على تدبيركم للشأن العام، كفريق سياسي احتفظ بنفس التركيبة وإن تغير بعض لاعبيه، نلاحظ أن أوضاع البلاد تسير نحو المجهول ونحو الأسوأ على ما كانت عليه قبل 2011، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده في هذه المداخلة، ملتزمين بأمانة وإخلاص بنقل الأسئلة الحقيقية والبسيطة لدى غالبية الشعب المغربي. فالمغاربة السيد رئيس الحكومة يتساءلون:

- أين تذهب أموال الضرائب التي يؤديها المغاربة؟
- أين صرفت وتصرف القروض التي أغرقت المغاربة في شبح المديونية؟
- أين تذهب عائدات المحاصيل الزراعية في المواسم الفلاحية الجيدة؟
- من يستغل الثروة الباطنية للتراب المغربي والمجال البحري، ومن يستفيد منها؟ وكيف؟ وأين تذهب عائداتها؟
- من يتحمل المسؤولية في استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية؟
- ما قيمة الأجر إذا كان عاجزا عن تغطية الحاجيات الأساسية؟
- لأن الأجور عند المغاربة السيد رئيس الحكومة، لا تقاس بالأرقام كما تريد الحكومة أن تقنعنا، بل تقاس بمستوى القدرة الشرائية التي يوجهونها في الأسواق وأمام حاجياتهم الضرورية.
- ما أهمية توفير مناصب الشغل؟ إن كان هذا الشغل غير قادر على خلق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق استقلاليته؟
- أسئلة كثيرة ومتنوعة يطرحها المغاربة باستمرار تطوق أعناقنا جميعا، وأنتم كحكومة بالدرجة الأولى، لأن الحكومة هي من لها سلطة الحل والعقد بقوة الدستور.
- والملاحظ السيد رئيس الحكومة، أنه من المفارقات المؤلمة التي تواجه المغاربة، عندما يستقبلون أجوبة على الأسئلة التي يطرحونها، في صيغة أرقام وإحصائيات ومؤشرات ومعادلات ونسب، يجدونها كلها غارقة في التفاؤل والارتياح، تحاول عبثا إخفاء واقع سوداوي، المغاربة وحدهم من يتذوق مرارته بشكل يومي.

ثانياً: سطو الحكومة على مستقبل الأجيال القادمة، عبر توريثهم في المديونية، حيث ستصل المديونية العامة بما فيها مديونية المقاولات العمومية لمستويات قياسية ستتجاوز سقف 1046 مليار درهم في متم 2019، وذلك في أحسن الحالات تفاقماً، وبعد الأخذ بعين الاعتبار توقعات الاستدانة لسنة 2019.

ثالثاً: عجز الحكومة على إيجاد حلول واقعية لمحاربة ظاهرة البطالة، والتي واصلت الارتفاع وتجاوزت 10% مع العلم أن هذا المعدل بالنسبة للشباب الحاصلين على الشواهد، يصل إلى ما يفوق 40% في الوسط الحضري، بينما البرنامج الحكومي يتوقع تراجعها إلى 8.5%.

رابعاً: نسبة التضخم التي تصل 2% لا تعكس حقيقة ارتفاع الأسعار، لأنها ببساطة نسبة تضخم معدلة ولا تأخذ بعين الاعتبار المواد الطرية (الخضر والفواكه واللحوم والأسماك...) والمحروقات بصفة عامة.

إذن ومن خلال هذه المؤشرات وغيرها، يظهر جلياً ضعف الحكومة على مستوى تقوية التوازنات الماكرو اقتصادية، كما أنه من السهل التنبؤ بعدم قدرة هذه الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين والمواطنات في السنتين المقبلتين من أجل تحقيق تعهداتها التي شكلت مصدر التعاقد الأسمى مع مكونات الشعب المغربي ومصدر الثقة التي حظيت بها الحكومة بالبرلمان.

ليس من الصعب التأكيد أيضاً على أن حكومتكم هي "حكومة إفلاس"، وذلك بالنظر لحقيقة إنجازاتكم الاقتصادية. لقد اجتهدتم في فرملة إيقاع النمو، وتماديتم في رهن البلاد في المديونية، وسمحتم بتفاقم البطالة وضعف المردودية الاجتماعية للنمو بجانب نهجكم لسياسة دمرت القدرة الشرائية للأسر ومعها منظومة الطلب الداخلي التي تشكل صمام أمان للاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

إن التطور الاقتصادي الذي يشهده المغرب لا تستفيد منه فئات المجتمع، وفي مقدمتها الشباب حاملي الشهادات. فقبل سنوات كانت نقطة واحدة من النمو تكفي لخلق 30 ألف منصب شغل، أي أنه بمعدل نمو يصل إلى 4.5% كان بالإمكان إحداث 135 ألف منصب شغل، ثم تراجع المعدل إلى 20 ألف فقط، وأصبحت نقطة نمو في الناتج الإجمالي لا تكفي لتوفير عشرة آلاف فرصة عمل.

ولعلنا نلاحظ - وباستغراب - إن الاقتصاد المغربي حقق نمواً في حوالي 4.2% العام الماضي، وبلغت قيمة الاستثمارات الحكومية نحو 190 مليار درهم، بنسبة تنفيذ قاربت 70%، لكن في المقابل زاد عدد العاطلين في المغرب بـ 49 ألف شاب وشابة، تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة.

وهنا يمكن التأكيد على أن استراتيجيات الحكومة السابقة والحالية أدت إلى إفلاس نموذج النمو الوطني على مستوى خلق مناصب الشغل، وهذا المعطى يعتبر أخطر هواجس المنظومة الاقتصادية الوطنية، نظراً لانعكاس

بتعطيل بعض مقتضيات الدستورية المرتبطة بإحداث العديد من المؤسسات الوطنية، وخاصة في مجال حقوق الإنسان من قبيل: المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، وهما هيئتان دستوريتان بالغتا الأهمية، وأناطها الدستور بأدوارها ووظائف مهمة في الدفاع وصيانة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء والأطفال.

لقد استعرضتم جملة من الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها أو تعتزمون اتخاذها، في مجال حقوق الإنسان دون الوقوف عند التجاوزات الخطيرة والمتكررة، التي ترتكب في حق الحركات الاحتجاجية السلمية التي تعرفها العديد من الشوارع والساحات بمختلف ربوع المملكة، حيث نسجل بأسف، لجوء الحكومة إلى الاستعمال المفرط للقوة في حق المحتجين، ضداً على مقتضيات الدستورية التي تضمن حق التظاهر والاحتجاج السلمي، للأسف هذه التجاوزات والخروقات تضع التراكبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان على المحك، وتخدش سمعته على المستوى الدولي.

السيد رئيس الحكومة، يصعب الإحاطة بكل حيثيات وتفصيل الوضع الحقوقي ببلادنا، وما يعتره من خروقات وانتهاكات، لذلك فحكومتكم مدعوة إلى بذل المزيد من الجهود ليكون الوضع الحقوقي ببلادنا في مستوى تطلعات دستور 2011، فهل يرضي حكومتكم أنها بعد 8 سنوات لم تستطع إخراج جميع المبادئ التي أقرها دستور 2011؟ وكذلك المؤسسات والهيئات التي نص على إحداثها؟

فإلى حدود اليوم، لم تتمكن من إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بكل من: تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والمتعلق بالمجلس الوطني للغات والإضراب، كما نسجل تأخراً كبيراً في إحداث العديد من الهيئات المنصوص عليها دستورياً، أو لم يتم إحداثها إلى حدود اليوم، كالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز إلى آخره.

السيد رئيس الحكومة،

تتسم حصيلتكم الحكومية في بعدها الاقتصادي بالضعف الكبير، حتى أن العديد من المتدخلين احتاروا في إعطائها وصفاً معيناً، لكنهم اتفقوا على أنها "سنوات مجاف"، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نقول أنها "سنوات ضائعة من الزمن المغربي".

وسنحاول من خلال المؤشرات الآتية تبيان مظاهر عطبكم البنوي في إستراتيجيتكم وفي تدابيركم، وهي مظاهر وتجليات ضعف حكومي، يعززها الواقع وتفنن ادعاءاتكم؛

أولاً: دعونا نتوقف معكم عند نسبة النمو، فهي لن تتجاوز، حسب تقرير البنك الدولي، 2% وفي أفضل الأحوال 3% في أفق 2021 بينما البرنامج الحكومي يتوقع نسبة تتراوح ما بين 4.5 و5.5% في أفق 2021.

- الرتبة 111 في كفاءة سوق العمل والرتبة 104 في التعليم العالي والتدريب؛

الرتبة 82 في عوامل الابتكار والتطور.

كما قدم البنك الدولي ملاحظات حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يلاحظ بشدة أن وتيرة الدينامية التلقائية للاقتصاد المغربي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة هي دينامية بطيئة، رغم الجهود الاستثمارية الكبيرة والبرامج المتقدمة التي عرفها المغرب، إلا أن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ظلت جد محدودة وظل معها خلق الثروة دون المستوى المطلوب؛

- تقدر الفجوة الاقتصادية الحالية بين المغرب وأوروبا في حوالي نصف قرن؛

- تظل النتائج من حيث التنمية الاجتماعية والبشرية والتماك الاجتماعي دون انتظارات الساكنة الواعية بوجود منهج تنمية في المغرب بسرعات مختلفة؛

- لا يخلق الاقتصاد المغربي ما يكفي من مناصب العمل لتلبية طموحات شباب ما فتئت مطالبه تتزايد؛

- على غرار الدول الأخرى التي تتواجد في نفس الوضع، يساور العديد من الأسر شعور بالقلق حيال مستقبل أطفالهم، كما تجد الطبقة الوسطى صعوبات في البروز لا سيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية؛

- تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 2.7 مليون شاب غير نشيط تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة (الغالبية العظمى منهم من الشباب)، ما يقرب من واحد من كل ثلاثة شبان ليسوا في التعليم، ولا في العمل ولا في التدريب.

- وصول النموذج التنموي لحالة من الإشباع الاستراتيجي.

تفاوتات مجالية مقلقة واستفحال البطالة خصوصا بين الشباب وعجز المنظومة الاقتصادية على تحفيز نمو المقاولات، خصوصا المتوسطة والصغيرة (PME) التي تشكل حوالي 90% من النسيج المقاولاتي بالمغرب.

هذه التراجعات وحالة الوضعية الاقتصادية ببلادنا، أثرت كذلك على جودة التصنيف الائتماني الوطني، حيث يعتبر رأي وكالة التصنيف في تقييم الملاءة المالية والوفاء بالديون لمصدر السندات على مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، ويعول كثيراً على درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف، خصوصا للحكومات والمؤسسات المالية المصرفية في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية ونوعية.

وهنا نشير إلى أن وكالة التصنيف الائتماني خفضت توقعات التصنيف الائتماني للمغرب من "مستقر" إلى "سلي". ويفسر هذا التخفيض، وفقا

ذلك على السلم الاجتماعي ببلادنا.

ففي بلادنا، لا يشارك أكثر من نصف السكان (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة) في النشاط الاقتصادي، مما يجعلها واحدة من أضعف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم في معدلات التوظيف. وتعلمون السيد رئيس الحكومة أن انخفاض معدلات العمالة يقوض النمو الاقتصادي، لأنه يجد من قدرة المواطنين على المساهمة في خلق الثروة. السيد رئيس الحكومة،

تدركون جيدا حجم الانعكاسات السلبية للتدهور الاقتصادي والإفلاس الاجتماعي على ثقة الأسر في تطور مستوى المعيشة والبطالة ووضعتهم المالية، فقد عرف مؤشر الثقة تراجعا بحوالي 10 نقط في ظرف سنة واحدة، منتقلا من 87.3 نقطة المسجلة خلال الفصل الأول من سنة 2018 إلى 79.1 نقطة في الفصل الأول من السنة الحالية، فقد صرحت 43.2% من الأسر بتدهور مستوى معيشتها خلال السنة الماضية، كما توقعت 82.5% من الأسر ارتفاعا في مستوى البطالة خلال السنة المقبلة. وتعلمون السيد رئيس الحكومة أن الثقة هي دعامة من دعائم الاستقرار الاقتصادي، وتعتبر شرط الشروط في كل السياسات العمومية من أجل العناية بمستوياتها والعمل على تقويتها في المجتمع، لأنه في غياب الاستقرار الاقتصادي لا يمكن الرهان على الاستثمار. للأسف في عهد حكومتكم تراجع منسوب الثقة بشكل كبير ومستمر.

وكما هو حال الأسر، تمادت حكومتكم في تدابير واستراتيجيات لا تخدم مصلحة المقاولات، وخاصة الصغرى والمتوسطة التي تشكل 95% من النسيج المقاولاتي الوطني، حيث أن إفلاس وإغلاق عدد كبير من المقاولات الصغيرة والمتوسطة أصبح يتزايد بشكل مقلق، بعدما تجاوز عدد وفيات المقاولات 8000 مقالة سنة 2018 وهو مؤشر من الخطورة بكان.

كل ما سبق، تؤكد المؤشرات المرجعية العالمية، حيث أن بلادنا تتوقع غالبا في الثلث الأخير بين الأمم، وهنا نخيلكم على: أولا: مؤشر الازدهار الذي:

- يضع بلادنا في المرتبة 84 عالميا في مجال مناخ الأعمال، و 117 في التعليم و 120 في الحكامة و 134 في جودة الرأسمال الاجتماعي.

- ويعتبر تنقيطا ذو مصداقية، ويوضح الحالة الحقيقية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببلادنا.

- ويعطي مكانة مختلفة لبلادنا في جودة مناخ الأعمال. ثانيا: تقرير المنافسة الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي: الذي صدر سنة 2018، ويعطي تقويما فعليا لكفاءة الحكومات، حيث صنف بلادنا في:

- الرتبة 66 في بيئة الاقتصاد الكلي من بين 137 دولة؛

السيد الرئيس،

لقد استمعنا واستمع معنا الشعب المغربي بإمعان إلى عرضكم وأتم تبذون منتشيا فرحا، وكأنك جئتمونا بفتح كبير، وفعلا إني إذ أغبطكم على فرحكم، أسألكم، السيد الرئيس، لقد شدهت وأنا أستمع إلى عرضكم.

هل فعلا أنا في برلمان مغربي أم نزلت من كوكب آخر؟

أين هي مظاهر الفرح السيد الرئيس المحترم؟

هل بلغة الأرقام والإحصائيات التي تفضلتم بعرضها، وهي أرقام تنطوي على قدر كبير من المناورة والتأويل والتضليل، حتى لا أقول أشياء أخرى؟ أرقامكم حولت الحصيلة إلى مجرد تقرير بسيط لأنشطة الإدارة العمومية لإرضاء وجبر الخواطر بعض القطاعات الحكومية النائية كالأشباح.

أين هي مظاهر الفرح السيد الرئيس المحترم؟

هل بتفشي البطالة في المجتمع بشكل غير مسبوق، والتي بلغت مستويات قياسية خلال الثاني سنوات الأخيرة، مما يفند قدرتك على الالتزام بخفض معدلها إلى 8.5%؟

تنضاف إليها جمافل العمال المطرودين من المعامل والمؤسسات الإنتاجية بعد إفلاسها وإغلاقها بسبب سوء تدبيركم، أزيد من 8000 مقالة أعلنت إفلاسها.

أين نحن اليوم من الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التي تحتاج إلى كثير من التمديد والتدليك والتدليك لتصل إلى مليون و200 منصب شغل الذي وعدتم به ثم تراجعتم عنه؟ ودبا تشاورو مع راسكم.

هل بتشديد الخناق الضريبي على المقاولات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة منها، والتي أضحت قلقة متخوفة بسبب عدم استقرار السياسة الضريبية والانتقائية التي تتعاملون بها؟

نعم لقد جئتمونا السيد الرئيس تناشدون الإصلاح و محاربة الفساد، أعطونا ماذا فعلتم في إيقاف مسلسل الفساد؟ أعطونا كيف رحتم أو ماذا رحتم لمالية الدولة عندما أوقفتم الفساد؟ الصفقات العمومية لازالت فسادا يعطي رأخته من بعيد، وأمور الدولة المقالغ جئتمونا ستصرحون بلائحة أسماء أصحاب اللذين يستغلون المقالغ أعطونا وقولو لنا شحال خرجتو وشنو درتو؟ واش اعطيتونا شي اسم؟ عندنا اللائحة ولكن ما عرفناش واش كتحاربو الفساد ولا انغمستو معه وتسربتو ودخلتو معه كذلك؟

إذن أتم اليوم تصادقون تارة وتراجعون في قراراتكم أو تطعنون فيها تارة أخرى، مما يزيد من تآكل ما تبقى من المصادقية والثقة في حكومتكم.

كيف تفرحون السيد الرئيس الحكومة وقطاع الصحة في أسوأ حال، ضعف وغياب في التجهيزات الاستشفائية وخصاص كبير في الموارد البشرية من أطر طبية وممرضين، يضاف إلى أسوأ حال تعرف هذه القطاعات، هناك استقالات جاعية للأطباء في القطاع العام، مما يخلف اصطدامات يومية بين المواطنين والأطر الطبية، ويجول المؤسسات الاستشفائية إلى حلبات صراع.

للوكالة، بعجز الحكومة عن احترام تعهداتها بخفض عجز الميزانية وإبقائها عند عتبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، وذلك بسبب تسجيل معدل للنمو أقل من المتوقع والضغوط الكبيرة على الميزانية.

الخطير في الأمر هو أنه ليس بإمكان أي مقالة مغربية مهما بلغت صلابتها المالية، أن تصنف بنقطة أعلى من النقطة الوطنية، وهو ما يجعل تكلفة ولو حيا للتمويل في السوق الدولية أعلى من نظيراتها في دول ذات تصنيف ائتماني عالي.

السيد رئيس الحكومة المحترم، نود في هذا الإطار كفريق للأصالة والمعاصرة أن نعبر عن تخوفاتنا من فقدان المغرب درجة الاستثمار والتحول نحو درجة الخطر المكلفة جدا تقنيا وماليا، وندعوكم لاتخاذ التدابير اللازمة لإيقاد بلادنا من هذا الشبح الذي سيكون له تبعات عدة على بنية الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

إن التنمية البشرية هي امتداد للواقع الاقتصادي، وهنا اسمحوا لي باستقراء مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018، حيث تم تصنيف بلادنا في المرتبة 123 من أصل 189 دولة شملها التصنيف، ليحتفظ المغرب في نفس المركز منذ سنة 2016، أي أنه تقنيا لم نحرز أي تقدم منذ سنة 2016 وأن حكومتكم لم يكن لها أي تأثير على جودة التنمية البشرية في النصف الأول من ولايتها الحكومية. وفيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد فهو..

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

شكرا لك السيد المستشار المحترم.

في حدود 38 دقيقة وكذلك و52 ثانية، أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

إن شاء الله الرحمن الرحيم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين،

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية بمجلس المستشارين لأناقش الحصيلة المحلية التي تقدمتم بها، السيد رئيس الحكومة، انسجاما واستكمالا لما تفضل به إخواننا في مجلس النواب.

السيد الرئيس،

عليكم أن تقرروا بأنكم فشلتم فشلا ذريعا في تدبير الشأن الحكومي، وعليكم أن لا تستشهدوا بمشاريع لا دخل لحكومتم فيها بقدر ما أنها مشاريع ملكية كبرى جعلت الشعب المغربي يلتف حولها بإكبار وتقدير ولا داعي لذكرها.

السيد الرئيس،

ومن باب التذكير لقد سبق للفريق الاستقلالي أن تقدم بعدة مذكرات، مذكرات تقترح حولا وبدائل عملية وعلمية لتجويد الأداء الحكومي والتخفيف من معاناة المواطنين، غير أن أنايتكم حالت دون ذلك، فالعناية بالشريط الحدودي وحجحة الشرق والمناطق الجبلية، قانون المالية التعديلي لمواجعة الغلاء وحماية القدرة الشرائية، طالبنا الحكومة بالإنصات إلى الشعب وإلى الفقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والتجاوب مع مطالبهم، فبعد عسر عسير جاء الحوار الاجتماعي كالمثل العربي القائل: "تمخض الجبل فولد فأرا".

نهنأ من قتل الطبقة المتوسطة بتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة، لكن حكومتكم مصرة بغرابة وبأنانية مفرطة على عدم التفاعل والتجاوب مع مبادرة حزب الاستقلال أمام اندهاش الجميع.

نعم هذا هو حزب الاستقلال، بمعارضته الوطنية الاستقلالية، ساهم في إعناء النقاش وإعطاء البدائل والاقتراحات كلما تعلق الأمر بخدمة الوطن والمواطنين، غير أنه يصطدم بحكومة صماء بكاء غير مبالية وغير منسجمة ولا تستقر على حال.

السيد الرئيس،

نتمنى أن لا يقلقكم رأينا النابع من صوت الشعب ومن معاناته. واسمحوا لي السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستفسركم وأن أثير انتباهكم هنا لأتظن ردكم، هل جعلتم الصحون محورا أساسيا في حصيلتكم؟ وهل هو مهم جدا، الصحون؟ وهل هو مهم جدا الخوض في تدافع ديمقراطي داخل حزب عريق يعتمد على الحوار والاختلاف في تنظيمه وتنظيماته بعيدا عن علاقة الشيخ والمريد وبعيدا عن كل الإيرادات غير الوطنية التي تبحث عن منافذ للتحكم في القرار الحزبي والديني والوطني؟

إننا في حزب الاستقلال نملك من المعطيات ونملك من الجرأة والبلاغة والفضاحة ما يمكننا من الرد على تصريحاتكم وتلميحاتكم، لكننا واحتراما للمواطنين الذين يتابعوننا اللحظة، واحتراما لهذه المؤسسة الدستورية سوف لا نرد وننزل إلى ما وصلت إليه.

"واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب"، صدق الله العظيم.

وقبل أن أنهى كلمتي لأعطي الشق الثاني في تدخل الفريق للأخ العزيز الدكتور فؤاد قديري لآبد لي أن أنوه بالمجهودات التي بذلها الممثل الأممي هورست كولر، وهو يؤدي مهامه باحترافية، كما لا بد أن نوه بالدبلوماسية

لم تقدموا أية إضافة، اللهم ما كان من تعليق فشلكم على الحكومات السابقة، وأتم من قضيتكم 8 سنوات، واعطيونا البديل، قضيتكم أكثر من 8 سنوات، لم تجعلوا لكم إنجازا واحدا تذكرون به، بقدر ما عجزتم عن إيجاد أبسط الحلول للتخفيف من معاناة المغاربة وتدبير أمورهم، والمثير للسخرية أنكم تتقصصون دور الضحية وإدعاء المظلومية والإفراط في الرجم بالغيب، ماذا أنجزتم في قطاع التعليم؟

حاصرتم قانون الإطار الخاص بالتربية والتكوين، واستصغرتكم كل شيء هام فيه، وطوقتموه بمجاسبات واهية تزيد في تعميق الأزمة بدل الاجتهاد في حلها، وخلقتم التفرقة في صفوف أغلييتكم الحكومية، لتمتد إلى المجتمع المغربي برمته، وأتم تصادقون على التعديلات وتترجعون عنها تارة وتهددون بالاستقالة تارة أخرى، طوقتم كل ما هو جميل في قانون الإطار لأشياء تافهة.

فمن أي انسجام حكومي تتحدثون السيد الرئيس؟ والخلافات بادية للعيان، وكما يقول الشاعر العربي:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل.

نعم ما يمكنكم تفتنوا بالخطاب دياكم وأتم ترددون "الانسجام الحكومي هو سر النجاح"، ونحن لم نر ومتيقنين أن قائل هاذ الكلام لا يصدقه أصلا، حيث لا نجاح كآين ولا انسجام حكومي كآين.

كيف نصدق خطابكم اليوم السيد الرئيس في ظل الإضرابات والاعتصامات اليومية في الشوارع المغربية بسبب ضعف حصيلتكم، احتجاجات غير مسبوقة لفئات واسعة من المجتمع، وفي مختلف ربوع المملكة: المعطلين، الأطباء، الصناع التقليديين، الطلبة، المكفوفين، رجال التعليم الذين فرض عليهم التعاقد، أصحاب الزنزانة 9، أصحاب النظامين، وابقى لنا غير ندخلو لدارنا ونلقاوا أولادنا حتى هما معتصمين، لأن خاصهم مدرسة عمومية، خاصهم القدرة الشرائية، السيد رئيس الحكومة المحترم.

هذه هي الحصيلة الحقيقة، وهذا واقعنا، لكن حكومتكم غير مبالية بما يقع وهي تحدثنا عن إنجازات وهمية كمن يثق في السراب.

السيد الرئيس،

سيسجل التاريخ أن حكومتكم قد نجحت فعلا في تقسيم الأغلبية الحكومية وتقسيم الشعب المغربي وخلقتم الحقد والكراهية في صفوفه بسياساتكم الانتقائية، كيف تردون عن التعيين في المناصب السامية والعليا، والذي ينحصر عن المنتمين لحزبكم على وجه الخصوص، بعدما أرحتم العديد من الأطر الإدارية المشهود لها بالكفاءة وعوضتموها بالموالين لحزبكم؟ إنه استغلال بشع باسم الشرعية للروح ومقاصد القانون التنظيمي وانتصار لمنطق الغنمة والوزيعة بين أحزاب الحكومة، همت حوالي 1050 منصب، إضافة إلى مئات من مناصب المسؤولية كرؤساء المصالح ورؤساء الأقسام، أما المباريات لازالت تشتم منها الرائحة الحزبية الضيقة والمحسوبة، بينما يبقى باقي أبناء الشعب في حسرة وتذمر.

ومن جهة أخرى تحاذقتم في تبرير الفشل التاريخي الذريع في معالجة عدد من الملفات الكبرى، الملفات المحمومة المطروحة على طاولتكم اليوم.

السيد الرئيس،

هذا ماشي كلاي، هذا ما قلتوه، قد قلت ملء فمكم لن تستطيع هذه الحكومة ولا حتى الحكومات التي ستأتي بعدها تحقيق الإصلاح المنشود، وهذا الإقرار وحده كان كافيا لإحباط المغاربة، ضيع ما تبقى من الأمل في قلوبهم، وهذا الإقرار والاعتراف بوحده كان كافي باش تقدمو استقالتم وما تفكروش ترجعو السيد رئيس الحكومة المحترم، تقدمو استقالتم لرئيس الدولة ومملك البلاد، سيدنا الله ينصرو وتعطو القوس بارها ويحي موراك من يتحمل أمرنا ومسؤوليتنا ممن باركه الشعب وجمالة الملك، رجال نتق في صدقهم وفي قدرتهم على خلق الشيء من لا شيء وقدرتهم على تحريك المياه الراكدة التي أسنت وأزمت رائحته الأنوف.

السيد رئيس الحكومة،

لم تكفكم سياستكم القمعية في مواجهة المتظاهرين المحتجين المسالمين خارج البرلمان، حتى قررتم نقل واعتاد نفس السياسة المفلسة والبئيسة داخل البرلمان، ولكن هذه المرة مباشرة في مواجهة البرلمانين ومواجهة الفرق النيابية ومواجهة الأحزاب الوطنية، تحاولون مصادرة حقنا في الكلام ومصادرة حقنا في التعبير بالطريقة التي نراها مناسبة، دفاعا عن المستضعفين والفقراء في هذه الأمة وانتقادا لأرقام ومعطيات وإحصاءات تزورها حصيلة ونراها سرايا يحسبه الضمان ماء. هذا هو الواقع السيد رئيس الحكومة.

أنا من البرلمانين اللذين يعتبرون الحكومة شريك، نعم شريك نعتز بشراكته، ونحمل له قدرا كبيرا من الاعتزاز والتقدير والاحترام، لكن داخل هذه القبة الحكومة ضيف ورئيس الحكومة ضيف عزيز كريم، لكن عليه أن يحرص أن لا يكون ضيفا ثقيل، يسيء إلى من أكرمه بالتوقير ومن اعتمد في تعامله معه بمنطق التعاون ومنطق الأيدي الممدودة السيد رئيس الحكومة.

أنا غمشي ليك مباشرة، الدكتور سعد الدين العثماني اختلطت عليه القبعات وتشابه عليه البقر السيد رئيس الحكومة، نعم أسأتم التقدير وغركم من أشار عليكم بالإساءة إلى حزب الاستقلال.

أوَ ظنتم أنكم بالإساءة لحزب الاستقلال ستغتون عجزكم عن تقديم حصيلة مشرفة؟

أوَ ظنتم أنكم بالإساءة لحزب الاستقلال يمكن أن تحولوا الأرقام الجوفاء والمعطيات المنتقدة لكل شخصية وروح إلى حقائق مطلقة يمكن أن يتقبلها المغاربة بقبول حسن؟

هل أتم واعون بما أقدمتم عليه "أم على قلوب أفعالها" كما جاء في الآية الكريمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تعاملنا باحترام ولم تخاطبونا برقي في الجلسة الأخيرة لمجلس النواب،

المغربية التي بوأت المنتخب بالمناطق الصحراوية للجلوس في المائدة المستديرة الأولى والثانية بجنيف، وهو انتصار للسياسة الملكية الرائدة وانتصار للقضية الوطنية التي لا تقبل بديلا عن السياسة التي أقرها الشعب المغربي، ألا وهي الحكم الذاتي.

وهي مناسبة أيضا لأحي جنود قواتنا المسلحة الملكية بجميع أصنافها وشتى فئاتها تحت القيادة الرشيدة لجمالة الملك.

السيد رئيس الحكومة،

أتمنى ألا تغفلكم لأنكم تتفاعلون كثيرا مع المعارضة، واعلموا أن حكومة قوية تقابلها معارضة قوية.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السي فؤاد.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

تفضل السيد المستشار المحترم السي فؤاد، فيما تبقى من الوقت ديال الفريق.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على الله توكلنا.

"ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين"، صدق الله العظيم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد زين لكم السيد رئيس الحكومة المحترم زين لكم شيطان السياسة سوء عملكم، فعوض أن تقدموا حصيلة مرحلية دقيقة تحدث بالذي أنجز وتقر بالذي تعثر والذي استعصى والذي استحال، لجأتم إلى حالة ذهنية عبرت عن نفسها بأنانية كبيرة وبلؤم أكبر في التعاطي مع الأرقام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تحابوا من الأرقام إلا ما غذى طرحكم وخدم توجهكم، أما الباقي فتجاهلتموه بشكل قاطع، بمعنى وبالعبوية تاغرابت ما خديتو من أرقام 2016-2017-2018 إلا اللي يسلكم، علما بأنها أرقام غير دالة، أرقام قليلة، ولن تسعفكم في تعبئة الفعل المادي المموس لا داخل البرلمان ولا خارج البرلمان.

إذن استعرضتم مجموعة من الأنشطة الحكومية ومجموعة من الأرقام ومجموعة من الإحصائيات والتي حملت بين ثناياها الحقيقة وتقبض الحقيقة.

من جهة تبجحتم بالإنجازات التاريخية غير المسبوقة، وجدالتم في الأرقام وبالأرقام من غير علم ولا هدى.

قواه وكي ينتدع قدرا جديدا ينتفض ويتمرد على ما فرضتموه عليه من واقع. هاذ الابتسامة وهاذ القفشات وحتى الروح المرحة للرئيس وللحكومة لن تسعفكم ولن تغني عن إرادة الفعل التي تنقصكم ولن تعوض وضوح الوعي البعيد عن إدراككم السيد رئيس الحكومة، وأنا أقسم لكم بأغظ الأيمان في هاذ النهار الكبير عند الله سبحانه وتعالى والله وبالله وتا الله لن يركب الأمل إرادة هذه الأمة ولو ابتسمتم لهم طيلة أيام الأسبوع وطيلة أيام الشهر وطيلة أيام السنة. المغاربة محتاجين اليوم لرجة قوية، يحتاجون إلى نفس إصلاحية طويل، إلى تحول إصلاحية حقيقي مثمر يلمسون نتائجه في كل مناحي الحياة.

والتعليم، صحيح التعليم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عانق الرقم 50 مليار كيزانية، ولكن ماذا يعني هذا الرقم؟ أو ماذا يمثل هذا الرقم مقارنة مع الميزانية العامة للدولة؟ وماذا يمثل بالنسبة للنتائج الداخلي الخام؟ هاذ الميزانية ديال القطاع الحساس والكبير واللي مبني عليه الحاضر والمستقبل ديال البلاد لم تتعدى 4.2% من الناتج الداخلي الخام مع احتساب التكوين المهني مقارنة ب 5.4% اللي سجلتها حكومة جلالة الملك التي قادها حزب الاستقلال، 5.4 دون احتساب التكوين المهني.

ملي تنفيذ الصباح واحنا نسمع عن التعليم وأهمية التعليم وإصلاح التعليم، عن أي تعليم تتحدثون وجيوش المعطلين من حاملي الشواهد يجوبون الشوارع بالليل وبالنهار؟ هم اليوم قاب قوس أو أدنى من الانهيار أو الانفجار، وفي كلتا الحالتين هذا فيه خطر على البلاد، يضافون كمعطلين جدد إلى 2.700.000 شاب وشابة في سن الحلم تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة، ما قرأوا ما تكونوا ما تيشغلوا، براميل بارود حقيقية وأحزمة ناسفة تجوب الشوارع كما قلت، نسبة الهدر المدرسي فات 400.000 حالة سنويا، وكذلك معدل التكرار السنوي 760.000 حالة سنويا.

الأمية وباء سكن القلوب والعقول وشمل السواد الأعظم من المغاربة. متوسط عدد سنوات الدراسة ما تتجاوزش في بلادنا 4.4، في حين أن المتوسط العالمي راه فاق اليوم 7.7. الجامعة غنستعمل واحد الإدماج دارج - اسمحو لي - جامعتنا المغربية حشمة بالأوراق، لازالت قابضة هاذي سنين في مستويات متدنية في مختلف التصنيفات الدولية.

اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، التخطيط في المناهج وفي البرامج أفقد العملية التربوية والتعليمية المعنى ديالها وأفقدتها هويتها وهويتها وهويتها، اليوم خلقتم واحد الشرخ افتعلتم واحد الشرخ صادم بين لغات الدولة الرسمية وبين اللغات الأجنبية.

ندويو على الصحة، السيد رئيس الحكومة المحترم، يصعب اختزال آلام ومعاناة المغاربة في عبارة، ولكن لو أتيت لي ذلك لقلت بأن ملك الموت هو سيد الموقف، هو أنشط منكم وأنشط من حكومتكم وأخفها حركة، الآلاف

ولكن رغم ذلك لن نعاملك بمثل ما عاملتنا به، علاش؟ لأنك لست قدوة لنا ولا يمكن أن تكون قدوة لنا.

نحن لن ننش في ماضي ولا حاضر الأحزاب، لن نعد إلى كشف عورة الأحزاب، ولن نعد إلى فضح ما ستره الله، سنرد عليكم وعلى إساءتكم إلينا اللي اعتبرناها تكلمة وامتداد لتصريحكم ولخطابكم، نعم سنرد عليكم، واحنا تداولنا هاذ الشئ في اللجنة التنفيذية ديال حزب الاستقلال، وقدردنا أنك ما لقتيش باش تجاوبنا السيد رئيس الحكومة فالتجأت إلى السب والقدف، وما كين باس أسيدي الحمد لله على نعمة حزب الاستقلال اللي تتلقاوه يحل لكم المشاكل.

سنرد عليكم اليوم بأرقام سنتطق حقا بإذن الله تعالى وستكون عليكم حجة - نعم - أمام المغاربة اللي حاولتو ما أمكن حاولتم جاهدين أن تقنعوهم بأشياء اللي غير صحيحة وغير واقعية على الإطلاق.

وقبل ما ندخل في التفاصيل وما دام أخي ورئيسي العزيز طرح مشكل "حرب الصحون" اللي أثرتها السيد رئيس الحكومة، وأنا ملزم بأني نقارها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى أخلاقيا، هاذ "حرب الصحون" اللي تتكلمو عليها والتي عرفها مؤتمرا الوطني العام الوطني الأخير واللي أفردتم لها مساحة معتبرة من زمنكم ومن تفكيركم، هاذ الحرب احتوينها في بدايتها ولم تدم لأكثر من نصف ساعة، ما خلفاتش لنا ضحايا في الأرواح ولا في الأخلاق ولا حتى في وحدة الصف.

خسائرنا المادية حصرناها ليلتها في 4000 ولا 5000 درهم مغربي، أي ما يعادل ثمن 20 ولا 30 طبسيل من الصنف الجيد على حساب التسعيرة ديال "درب عمر"، عكس الحرب الضروس والطاحنة التي تدور رحاها يوميا بين مكونات أغليبتكم الحكومية، والتي فاقت خسائرها كل تصور.

نعم، غد مظلم، ملايين الدراهم اللي مطلوب من المغاربة اليوم ياديوها نيابة عنكم وسدادا عن أخطائكم وعن هفواتكم، أعطاب تفاقمت وتراكت، احتقان ملتهب وقوده الحرمان والإقصاء، التهميش السيد رئيس الحكومة، احتجاجات وحركات احتجاجية مستمرة في الزمن والمكان لا تنقطع ليل نهار، وتكلم على الشرائح المعنية بهاذ الاحتجاجات السي البار. السيد رئيس الحكومة المحترم،

اليوم غادي نرجعو النقاش إلى إطاره الطبيعي سياقا ومتنا، نعم، وغنبدو بالابتسامة ديالك السيد رئيس الحكومة، اللي تنشوفها دابا مرسومة على محياكم، والتي لم تفارق هذا المحمي طوال ساعات عرضكم في مجلس النواب، واش كتنظرو بأن هاذ الابتسامة وحدها كافية باش تبث الأمن في نفوس المغاربة وتخليم يثيقو بكم؟

ثقوا بي، السيد رئيس الحكومة، الابتسامة لن تبدد دياجير اليأس وسواد الوجوه المريدة للمغاربة.

ثق بي، السيد الرئيس، لن تلهب حواس الشعب المغربي لكي يركب

ساكنة العالم القروي معزولة تعاني الهشاشة، تعاني ضيق ذات اليد، خصوصا في السنوات العجاف، في السنوات حيث الجذب والجفاف كالسنة التي نعيشها اليوم.

آش درتو أتما السيد رئيس الحكومة بالمقابل؟ فتحتو باب استيراد الفتح ولم تتقو وجه الله في هاذ الفلاح الوطني؟ ما فكرتوش في حماية هاذ الفلاح الصغير والمتوسط، اللي حتى في سنوات الرخاء والخير والمواسم المطررة يبيع أو يضطر لبيع محصوله، محصول الفلاح اللي كيغني الدم ديالو والعرق ديالو والصحة ديالو والوقت ديالو يضطر لبيعه بسومة أدنى من السومة المرجعية اللي كتحددوها كحكومة، علاش؟ لأنه ضحية لعبة قدرة أبطالها الوسطاء والسماسرة ومصاصي دماء البشر، لأنه مازال وسيطل رهينة ديال من؟ أو لقمة سائغة بين فكي التجار وأصحاب المطاحن.

اليوم بهذا الحياض السلي، السيد رئيس الحكومة المحترم، تبينون بأن حاكم الاجتماعي عال وعال جدا، لكن ليس بالفقراء والمستضعفين والمهمشين، ولكن بالفئات المسورة التي تنعم في رغد العيش، هذا اختياركم، فهينئنا لكم بهذا الاختيار.

نشيو للسكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، الحكومة مطالبة بتوفير سكن لائق ثمن معقول، بمواصفات الجودة المطلوبة، مطلوب منكم تتدخلو اليوم لمواكبة هاذ القطاع لأنه من أهم محركات الاقتصاد الوطني، مطلوب منكم تتدخلو لتخفيف ينايع الأزمة بين المتدخلين الفاعلين المنعشين والمستفيد أي المقتني، علاش؟ لأنه كما قلت الدينامو ومحرك الاقتصاد الوطني، اليوم المعاملات العقارية تقلصت وتراجعت، وهذا كيبان كذلك من تقلص مداخيل التسجيل والتبر، كل ذلك أمام واحد الطفرة نوعية اللي كتعرفها الاستثمارات الخارجية للمغاربة، اللي انتقلت ب 48% من 2016 ل 2019، 48%، هذا دليل آخر، دليل ساطع وبرهان على أنهم ما كيثقوش فيكم وما راضينش عليكم وما راضينش على سياستكم ويختارون الخارج كوجه تنمية استثمارية مغرية وجذابة.

لابد ما نتكلم شوية على المؤشرات الماكرو اقتصادية اللي كندعيو بأنكم حريصين عليها وتعوضون عليها بالنواجد، النمو نبدأ بالنمو لارتباطه الوثيق، بطبيعة الحال، بالتشغيل وبالسلام الاجتماعي، ما تحقق بين 2016 و2019، 2.7% ما سيتحقق ما هو مرتقب وأكد أنه ما سيتحقق، ليس رجما بالغيب ولكن تأسيسا على قراءة موضوعية تخرج من محبرة الواقع المرتقب هو اللي غادي يتحقق بإذن الله تعالى 2.9%، وهي نسبة بعيدة كل البعد عن طموحك الحكومي وبعيدة كل البعد عما التزمتم به في إطار برنامجكم الحكومي، قلتو احنا غادي نحققو واحد نسبة نمو محصورة بين 4.5% و5.5%، أنا كرد في هذه النقطة سأستعين بقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون".

الديونية تجاوزت كل سقف مسموح به ومقبول اقتصاديا، المديونية العامة تلتهم اليوم أكثر من 91% من الثروة القومية التي تخلفها بلدنا على

والمئات اليوم يموتون بدون ذنب وبدون خيار أم أنه ذنبكم وخياركم؟ يطلبون السرير في المستشفى فلا يجيدونه، يطلبون الدواء فلا يجيدونه، يطلبون الرعاية فلا يجيدون إلا الإهمال والتعامل الحاط من الكرامة السيد رئيس الحكومة المحترم.

التشغيل، نتكلمو على التشغيل، أين نحن من وعودكم بتخفيض معدل البطالة إلى 8.5%، خليونني نقول لكم بكل صدق وبعيدا عن أية خلفية يمكن أن تحرك لساني: لقد أخلقتم موعدهم مع الله سبحانه وتعالى ومع جلالة الملك نصره الله وأيده ومع الشعب المغربي الله يصبرو والله يقويه ومع التاريخ الذي لا يرحم.

معدل البطالة على المستوى الوطني كما جاء على لسان زميلي في فريق الأصالة والمعاصرة تجاوز 10% وسجل أكثر من 14.5% في العالم الحضري. أما البطالة في صفوف حاملي الشواهد دائما داخل المجال الحضري فحدث ولا حرج، 40% وأكثر من 40% نسبة كارثية بكل المقاييس. مايمكنش نتكلمو على التشغيل والبطالة وارتباطها بمستوى المعيشة والوضعية المالية للأسر، بلا ما نستدلو بمؤشرين على الأقل على درجة كبيرة من الأهمية، هو مؤشر الثقة اللي كيف ما سبق وقالو الإخوان أنه انخفض ب 10 ديال النقط، نعم نحا منحى تنازليا خطيرا وملفتا للنظر.

كذلك استهلاك الأسر الذي تراجع بشكل ملفت للنظر، وطبيعي هاذ الناس ما عندهومش ما يستهلكو لأنه ما عندهومش باش يستهلكو، كيبانيو قلة الشيء كما كيقولو المغاربة، وهذا يتضح بجلاء من خلال تقلص المداخيل المستخلصة من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) اللي تقلصت ب 12%.

اليوم حلم 1200 مليون منصب شغل، السيد رئيس الحكومة، حلم صعب المنال، خصوصا في ظل عجزكم عن إبداع نموذج تنوي وطني يوظف الاقتصاد الوطني، ما يمكنش ويخلق ما يكفي من الثروة ومن مناصب الشغل، إذن هاذ الحلم ما غيتحقق إلا في المكاتب ديالكم وفي الأوراق ديالكم وبين شعاراتكم، هذا هو الواقع، وإن كنتم تريدون أن تغطوا في النوم فلكم ذلك، واستمرو في الحلم ديالكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

مؤشر آخر مرتبط بالمرأة، وأنا لا أثيره هنا ابتغاء وجه المرأة المغربية ولا مجاملة لها، هذه المرأة التي تستحق كل التنويه والتقدير على صبرها وتحملها وجلدها، هاذ المؤشر الدال مرتبط بمشاركة المرأة في سوق الشغل، هاذ النسبة اللي ما كتجاوزش 25%، علما بأن كل الدراسات اليوم تجمع على أنه لو استطعنا تجاوز هذه النسبة لاستطعنا أن نرفع من نصيب الفرد من الدخل بمقدار النصف.

العالم القروي، السيد رئيس الحكومة المحترم، هذا العالم المغفور الذي رفضتم أن تنفضو عنه غبار الإهمال، اليوم الساكنة ديال العالم القروي تشكل الأغلبية المطلقة من فقراء هذه البلاد ومن أمييا، جلهم مقصي من الولوج إلى الخدمات الأساسية والمرافق العمومية والرعاية الاجتماعية، أغلب

يتردد في الشوارع هو صدى إنجازات الحكومة وليس صدى أصوات الوزراء.

السيد رئيس الحكومة،

هذا رمضان ومادام الدين النصيحة ما كين باس إذا سمحتو لي وأنا أصغر منكم ننصحكم وتنصح الوزراء، اعملوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم كما جاء في الحديث الشريف، وهو بالمناسبة حديث صحيح: "ابتغوا الحوائج بعزة الأنفس فإن الأمور تجري بالمقادير"، صدق رسول الله الكريم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أتمنى أن نكون مرآة عاكسة لدواخلكم ومرآة عاكسة لما تجدون حرجا عظيما في الإفصاح عنه والبوح به أمام المغاربة، وإلى ما اقتنعتوش، السيد رئيس الحكومة، بكلامنا وهو كلام منطقي ومؤسس على واقع ويمتدح إلى الواقع إلى ما اقتنعتوش به أنا أدعوكم إلى مناظرة علنية، شريطة أن يوافق أميننا العام الأخ الدكتور نزار بركة، وتترك لكم حرية اختيار المواضيع التي تتقونها وحرية اختيار الملفات التي تحيطون بعناصرها السيد رئيس الحكومة، فقط للمزيد من المكاشفة والمزيد من التصريح بالحقائق أمام المغاربة، ويمكن تقارعو الحجة بالحجة ويمكن حتى تتراشقوا بالصحون، صحون العلم والفكر والوطنية وعشق هذا البلد، لا صحون الخرف وصحون الطين وصحون ما نعرف هناك الشي اللي اهتممتنا به السيد رئيس الحكومة، الأساسي هو أن نكون أمام المغاربة اللي مرة أخرى الله يهديك عليهم. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في حدود 24 دقيقة و55 ثانية، الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

يالاها السيد الرئيس مرحبا.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، في هذه الأيام المباركة من هذا الشهر الفضيل، أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، لمناقشة الحصيلة المرهبة لعمل الحكومة، وهي فرصة للتأكيد أننا أمام لحظة دستورية هامة،

مدار سنة كاملة، تحديدا المديونية العامة تجاوزت 91.2% من الناتج الداخلي الخام، هذا ماشي تقديري الشخصي ماشي كلاسي، ماشي افتراء، ماشي ادعاء، هذا كلام القائم على تدبير شؤون المحاكم المالية السي إدريس جطو.

والغريب في الأمر واللي كيحير، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما ضاع قد ضاع صحيح، ولكن ما يغير هو أنك لازلم تستمرن في الحديث عن هذه الأرقام المزعجة دون أن يهتز لكم جفن، تتكلمون عن تفاهم المديونية العامة ومديونية الخزينة وكأن الأمر عادي لا يشكل أدنى خطر لا على الاقتصاد الوطني ولا على سيادة واستقلالية القرار الاقتصادي الوطني.

ندوبو، السيد الرئيس الحكومة، على الاستثمارات الخارجية، عكس ما تقولون وعكس ما تصرحون انخفضت ب 47% خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، وحتى النسبة المسجلة سنة 2018 فهي نسبة غير حقيقية وغير واقعية باش ما تقولش كلام مغشوش السيد رئيس الحكومة، لأنها مرتبطة بعملية تفويت شركة التأمينات (SAHAM) وبصحة موالها.

نجيوو لقروض الاستثمار، قروض الاستثمار ما تعداتش 2% عكس 10% و12% اللي كانت كتحقق هادي 8، 9 و10 سنوات، 2% بما فيها القروض الممنوحة في إطار استرداد الضريبة على القيمة المضافة أو ما يعرف بالمصدم (Le Butoir)، وهادي 2% إلى بغينا نمشيو معك بعيد السيد رئيس الحكومة ونحكرو فيها وأن نمعن في قراءتها نجد أنه ليس هناك استثمار ولا حتى نية استثمار لأن 2% يالاها يالاها نسبة التضخم اللي اتوما صرحتموها كحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه حقيقة إنجازاتكم، هاذ الشي اللي عطا الله، أما ما تحاولون انتزاعه من غيركم ونسبه إليكم فهي إنجازات حكومية ومشاريع ملكية ناجحة تحطت لحظة الصفر من زمن الانتقال، "هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه" صدق الله العظيم.

أرونا ماذا عملت أيديكم وسواعدكم وعقولكم، السيد رئيس الحكومة، أما ما دون ذلك فلا فضل لكم فيه على الإطلاق.

حكومة ينقصها الانسجام والتناغم والتكامل، السيد رئيس الحكومة المحترم.

حكومة لم تتفق مكوناتها على ملامح ومفردات وثيقتها المشتركة، أقصد ميثاق الأغلبية، إلا بعد انقضاء سنة كاملة عن توليها المسؤولية، مشغولة بالهوس، بهوس التدافع وبهاجس الانتخابات، تفكرون في الانتخابات المقبلة ولا تفكرون في الأجيال المقبلة السيد رئيس الحكومة المحترم، هذا هو اللي واقع.

خرجات وتصريحات يومية متناقضة تعمق أزمة البلاد وتدفع بها إلى التجدر في تربة عميقة، وزراء يخرجون للاحتجاج واحتجوا حتى جف اللسان في الحلق، السيد رئيس الحكومة، احتجوا علما بأنه ما ينبغي أن

العميق للأسباب التي أدت إلى هذه الاحتجاجات، والتعبيرات المجتمعية والشبابية الجديدة، من أجل تقديم الأجوبة المناسبة والحقيقية عليها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بناء على ما سبق، فإننا نقدر الظروف الخاصة التي تشكلت فيها حكومتكم، ونقدر الصعوبات السياسية التي أحاطت بتركيبتها، ونفهم الإكراهات المؤسساتية التي مررت بها قبل تشكيلها، كما نقدر حجم الدعاية المضادة والقصف الإعلامي المتحيز الذي تغذيه هائلة من الأخبار الكاذبة والافتراءات اليومية والمحاولات الخبيثة لتضليل الرأي العام وتأليبها ضد أي خطوة إصلاحية تعتمون إطلاقها.

نحن نقدر الظروف العامة الصعبة التي تشتغل في ظلها هذه الحكومة، ولذلك لا يسعنا إلا أن نهنتكم على الروح التوافقية التي تديرون بها هذه المرحلة، كما نهنتكم على حجم الإنجازات المعتبرة التي تعبر عنها الأرقام الملموسة للعديد من البرامج الاجتماعية المختلفة.

ورغم هذا السياق الصعب، وعلى الرغم من بعض أوجه القصور، التي لا يمكن لعامل نفيها، استطاعت بلادنا، والحمد لله، البصم خارجيا وداخليا على إنجازات دالة، نذكر منها على سبيل المثال:

- القرار الأخير لمجلس الأمن بخصوص قضيتنا الوطنية، قضية الصحراء المغربية، حيث جاء القرار الذي صدر يوم 30 أبريل الأخير، معززا للطرح المغربي، الطرح الذي شهد له المنتظم الدولي باعتباره طرحا سياسيا واقعيا، حيث أكد القرار أن الحل يجب أن يكون "سياسيا وواقعيا وبراغمتيا ومستداما، وقائما على التوافق".

وبهذه المناسبة تؤكد انخراطنا الشامل، ومهما كانت الظروف، إلى جانب كافة القوى الحية لبلادنا، للدفاع عن ثوابتنا الوطنية وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، كما نرفع تحية إكبار وإجلال لأفراد قواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة وقوات الأمن الساهرين على أمن واستقرار هذا الوطن؛

- الحدث الثاني، السيد رئيس الحكومة، هو توقيع المغرب لاتفاقيتين مع الاتحاد الأوروبي، هما اتفاقية الصيد البحري والاتفاق الفلاحي، اللتان صادق عليهما البرلمان الأوروبي وهما الاتفاقيتان اللتان تحترمان سيادة المغرب على كامل ترابه ودون تمييز بين أقاليمه الشمالية والجنوبية. وهو الانتصار الذي تم بفضل جهود مختلف الفاعلين الحكوميين إلى جانب الدبلوماسية الموازية البرلمانية، وهي فرصة للتنويه بالعمل الدبلوماسي الموازي الذي يقوم به البرلمانيون في مختلف الشعب الدبلوماسية، كان آخرها مواكبة التصويت الإيجابي وبالإجماع للجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على تقرير تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية مع البرلمان المغربي؛

- الحدث الثالث، السيد رئيس الحكومة، هو اتفاق الحوار الاجتماعي بين الحكومة والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ومن ضمنهم

تأتي تطبيقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، والتي تهدف بالأساس إلى تمكين البرلمان بصفته التمثيلية للأمة من الاطلاع على مدى التقدم الحاصل في تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، باعتباره وثيقة تعاقدية بين المؤسسة البرلمانية والحكومة التي نالت على أساسه التنصيب البرلماني.

وهي مناسبة أيضا لهنئكم، ومن خلالكم أعضاء حكومتكم، على هذه الحصيلة المشرفة، وعلى وفائكم لمضامين البرنامج الحكومي كوثيقة مؤطرة لعملكم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هي فرصة اليوم لنذكر بأن حكومتكم جاءت على إثر مخاض عسير ومكلف للبلاد، بسبب ما اصطلح عليه ب "مرحلة البلوكاج"، التي امتدت لستة أشهر، حيث حاول البعض الالتفاف على نتائج الانتخابات التشريعية ل07 أكتوبر 2016، وهي الاستحقاقات التي قال فيها الشعب كلمته بخصوص حصيلة الحكومة السابقة التي كان يرأسها الأستاذ عبد الإله ابن كيران، بتمكينه لحزب العدالة والتنمية من المرتبة الأولى، وهو ما أهله دستوريا لقيادة الحكومة للمرة الثانية.

وعلى الرغم من محاولات البعض الدعوة إلى تجاوز منطوق الفصل 47 من الدستور، بعد إفشال تشكيل الحكومة، فقد أبت حكمة جلالة الملك إلا التأويل الديمقراطي لهذا الفصل، عبر اعتماد المنهجية الديمقراطية، بتعيينكم لتشكيل الحكومة خلفا للأمين العام السابق لحزبكم، باعتباركم الرجل الثاني في الحزب، حيث كنتم تشغلون منصب رئيس مجلسه الوطني.

ورغم نجاحكم في تشكيل الحكومة، والحصول على الثقة البرلمانية بتاريخ 26 أبريل 2017، إلا أن حكومتكم ظلت تحت قصف قوى التبخيس والتبئيس، التي حاولت استغلال الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت ببعض الأقاليم، بالحسبية وزاكرة وجرادة، التي انتفضت ضد التهميش نتيجة الخصاص وضعف العدالة المجالية المترآكان لعقود من الزمن، ونتيجة للوهم الذي سوق لساكنة بعض من هذه المناطق، من طرف بعض الجهات، خلال استحقاقات انتخابية سابقة. وهو ما أفضى إلى محاكمات، كنا ولازلنا نعتقد أن أحكامها كانت قاسية ومؤلمة، ويجدون أمل كبير في مبادرة شاملة للطبي النهائي لها، خصوصا بعد العفو الملكي الذي صدر لفائدة بعض من الشباب المحكومين في إطار هذه الأحداث.

كما حاولت هذه القوى الركوب على بعض الاحتجاجات الفتوية، واستغلال الحملة الشعبية لمقاطعة بعض العلامات التجارية التي انطلقت من منصات شبكات التواصل الاجتماعي، كل هذا من أجل إرباككم عن تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجكم، والتشكيك في مصداقية المؤسسات الدستورية للبلاد من حكومة وبرلمان، ومؤسسات الوساطة من أحزاب وبقابات.

وبالقدر الذي استهجننا هذه المحاولات البئيسة، للركوب على هذه الأحداث، لحسابات سياسية صرفة، بقدر ما دعونا إلى الحرص على الفهم

الموضوعي، بعيدا عن الخطابات الفضاضة والتلفيقية المؤثثة بالمعطيات المغلوطة التي سمعنا نموذجا منها قبل قليل والبعيدة عن الخطابات الواقعية والتحليلات الرصينة التي يحتاجها المغرب اليوم.

إننا مقتنعون، السيد رئيس الحكومة، أنك تسيرون في الاتجاه الصحيح ما دامت المؤشرات الدالة على الإصلاحات التي باشرتوها في تقدم واضطراب مستمرين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن النفس الاجتماعي واضح وبين في عمل حكومتكم، وتشهد على ذلك الإجراءات المتخذة، والإنجازات المحققة، والمعززة دائما بمؤشرات رقمية ملموسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أيضا نشير إلى:

- الرفع من ميزانية برنامج "تيسير" بميزانية سنوية تفوق 2 مليار درهم، مع توسيع مداها الجغرافي؛

- تمكين حوالي 35000 من متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، وذلك لأول مرة، وبنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين؛

- توسيع قاعدة الممنوحين من الطلبة، ليصل عددهم 382.000 خلال سنة 2019، مقابل 329.000 سنة 2016 أي بزيادة 15%؛

- تفعيل وتبسيط مساطر نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة، ليصل عدد الطلبة المنخرطين حوالي 57.000 منخرط؛

- تفعيل نظام التغطية الصحية، ونظام معاشات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، من خلال اعتماد القانون المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدتهم، وإصدار المراسيم التطبيقية المرتبطة بذلك؛

- ارتفاع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد"، الذي فاق عدد مؤمّنيه 12 مليون نسمة؛

- توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم، مع إدراج الأهمات المعوزات والكافلات؛

- تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018، وبرمجة 200 منصبا جديدا لسنة 2019؛

وغيرها، السيد رئيس الحكومة، كثير من الإجراءات والإنجازات المعززة بالأرقام والمؤشرات التي وردت بتفصيل في حصيلتكم المرحلية.

ويبقى الورش الكبير الذي من شأن إنجازة تحقيق النجاعة المطلوبة والاستهداف المعقلن في تنزيل البرامج الاجتماعية هو اعتماد السجل الاجتماعي الموحد، وهو ما يتطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، اتخاذ ما يلزم من إجراءات، من أجل التسريع بإخراج هذا السجل إلى حيز الوجود، في أقرب وقت، للرفع من مستوى الاستجابة للحاجيات الملحة لمختلف

شريكنا في الفريق: الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يوم 25 أبريل 2019، يمتد لثلاث سنوات وهو الاتفاق الذي نعتبره تاريخيا، خصوصا وأن آخر اتفاق للحوار الاجتماعي كان بتاريخ 26 أبريل 2011، بعدما تم إفشال اتفاق 2016 مع رئيس الحكومة السابق الأستاذ عبد الإله ابن كيران، لأسباب سياسية جد ضيقة، مما حرم الشغيلة المغربية من مكاسب كانت ستستفيد منها منذ ذلك التاريخ.

ومن شأن هذا الاتفاق أن يساهم في إرساء قواعد السلم الاجتماعي وترسيخ وتعزيز الثقة بين الإدارة ومختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وخلق أجواء التفاهم، وتوفير شروط الاستقرار الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

باستحضار هذا السياق وبالاطلاع على ما حققتموه من منجزات، لا يسعنا إلا أن نصف حكومتكم ب: حكومة الصمود وسط الإعصار، الإعصار الذي قاومتموه بالصبر والتؤدة وتحمل الضربات والإنجاز الهادئ، ولذلك نعتبر أن محطة مناقشة حصيلتكم المرحلية، محطة مفصلية في عمر حكومتكم، باعتبار الإنجازات المعززة بالأرقام والمؤشرات الناطقة التي أدلتم بها.

وللمشككين والمبغضين نورد نزا يسيرا مما تم تحقيقه على سبيل المثال لا الحصر:

أولا، تحقيق تقدم ملموس في مؤشر إدراك الفساد ب 17 درجة خلال سنتين متتبعيتين؛

ثانيا، تقدم مطرد في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019؛

ثالثا، الارتفاع الملحوظ والمحمود في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 55% بين سنتي 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32.8 مليار درهم؛

رابعا، تحقيق نسبة 81% من الأهداف المتوخاة على مستوى التشغيل في مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، من خلال إحداث أزيد من 400.000 منصب شغل في القطاع الصناعي؛

خامسا، تعزيز مجهود التشغيل بالقطاع العمومي، من خلال تشغيل حوالي 140.000 خلال الولاية الحكومية الحالية؛

سادسا، تصدر بلادنا للمرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج تقدر ب 50.5%، ونفس الرتبة في جودة البنيات التحتية السكنية؛

سابعا، احتلال المغرب للمركز الأول إفريقيا والثاني عربيا في مؤشر الربط البحري المنتظم لسنة 2018.

إنها، السيد رئيس الحكومة، بعض من المؤشرات الرقمية الدالة على مجهود الحكومة في القيام بمهامها والوفاء بالتزاماتها.

إنها مؤشرات ومنجزات لا تخطئها النظرة الوطنية العادلة والتقييم

منطق التعاون بين السلطات الترابية والجهات وباقي الجماعات الترابية، في احترام تام لمبدأي التدير الحر وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بقدر تميمنا لما تم إنجازاه في إطار هذه الحصيلة الحكومية المرحلية، فإننا بالمقابل ومن منطلق الغيرة الوطنية الصادقة، ومن منطلق عهد الصراحة معكم الذي التزمنا به أثناء مناقشتنا لبرنامجكم الحكومي منذ سنتين، ومن منطلق الاحتكاك اليومي مع المواطنين، يمكن أن نؤكد لكم بأن هناك قلقا اجتماعيا وسياسيا، ليس حول مستقبل هذه التجربة الحكومية واستمرارها، وليس حول مستقبل هذا الحزب أو ذلك، وليس حول بعض الانشغالات السياسية الضيقة بمن سيحتل الرتبة الأولى في الانتخابات القادمة التي تفصلنا عنها أكثر من سنتين، ليس هذا ولا ذلك، السيد رئيس الحكومة.

هناك قلق كبير حول مستقبل بلدنا ككيان حضاري واجتماعي وسياسي يحاول أن يشق طريقه بإصرار نحو نادي الدول الصاعدة، في ظل تحديات كبرى يعرفها ويعيشها العالم من حولنا وسط تحولات متسارعة يعيشها النظام الدولي بشكل عام ستعصف بالعديد من القواعد الكلاسيكية المستقرة في العلاقات الدولية، مما يتطلب الكثير من اليقظة والحذر والانكباب على تعزيز الوحدة واللحمة الوطنيتين ونبد كافة الدعوات الانقسامية والنعرات التجزئية التي تخدم مخبطات أعداء الوطن.

هناك قلق مجتمعي عميق حول مستقبل أبنائنا، وأي نوع من التعليم يؤهلهم لخوض تحديات القرن الواحد والعشرين، في ظل عالم تتطور فيه المعارف، وتنتقل فيه المعلومات الجديدة بشكل متسارع، ووسط كم هائل من التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والتطور المعلوماتي، الذي لا مستقبل لنا إلا بالانخراط فيه، وهو ما يحتاج بالفعل إلى إرادة سياسية جماعية قوية، لإحداث ثورة حقيقية داخل منظومتنا التربوية، تستحضر التطور الكبير الذي يعرفه العالم على هذا المستوى.

هناك، السيد رئيس الحكومة، قلق مجتمعي عميق حول ضعف استيعاب نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الكفاءات والأطر والأدمغة، التي تغادر البلاد يوميا، بحثا عن حياة أكثر جودة وأكثر استقرارا.

إننا ندق ناقوس الخطر حول تفاقم هذه الظاهرة، وندعو الجميع، مؤسسات الدولة، وأحزاب سياسية، و نقابات، ومجتمع مدني، إلى فتح نقاش صريح حول الأسباب الحقيقية لهذا الزيف وسبل معالجته.

إننا نعتقد أيضا أن حجم الإنجازات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية لا ينبغي أن ينسبنا أولوية البناء الديمقراطي والتمتين المؤسسي ومواصلة الإصلاحات السياسية الضرورية لممارسة حياة سياسية واجتماعية سليمة، تتعزز فيها الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات، وتضمن فيها ممارسة الحريات العامة، وتحترم فيها الحياة الخاصة للأفراد.

وفي هذا السياق، لا بد أن يلعب القضاء دوره كسلطة مستقلة في

الفتات الاجتماعية المعنية.

كما نؤكد من جهة أخرى في فريق العدالة والتنمية على أن مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية، وتثبيت الجهة كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار من التكامل مع أدوار السولة وباقي الجماعات الترابية، يشكل، تنزيل هذا الورش، مدخلا من مداخل معالجة عدد من الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المحلية والمعضلات المتعلقة بالمطالب الملحة واليومية للمواطنين، والتي سيضلل منطق الدولة المركزية عاجزا عن التفاعل الحقيقي والسريع معها.

كما أن ضعف وقصور التنمية المحلية عن الاستجابة للتطلعات المتزايدة للمواطنين والمواطنين تولد حركة من الاستياء العارم خاصة في المجالات الترابية التي تعاني من تدني في مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع نسبة الهشاشة وارتفاع عدد العاطلين وضعف البنية التحتية، وقد ترجم هذا الاستياء إلى حركات احتجاجية ضد العجز الحاصل في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تلي حاجيات المواطنين وتصور كرامتهم.

ونتمن في هذا الإطار ما بذلته حكومتكم من جهود في سبيل استكمال مسار تنزيل هذا الورش الحيوي، وهو ما تؤثر عليه الحصيلة المرحلية التي قدم بعرضها بهذا الشأن، ومنها بالخصوص:

- استكمال إخراج جميع النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؛

- تعزيز الموارد المالية للجهات بالرفع من حصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إلى 5%، بالإضافة إلى الموارد الهامة التي تم تخصيصها من الميزانية العامة؛

- إخراج مرسومين جديدين يعتمدان معايير أكثر إنصافا، سيتم العمل بهما في استفادة الجهات من صندوق التأهيل الاجتماعي، وفي توزيع الموارد المالية لصندوق التضامن بين الجهات.

كما لا يفوتنا أن نتمن إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري، نظرا لأهميته القصوى في إنجاح هذا الورش الحيوي.

كما لا يفوتنا أن نتمن الزيارات التي تقومون بها إلى جهات المملكة للإيضاح والاطلاع عن قرب على ملاحظات وتطلعات السكان وممثلهم. كما ندعوكم على الخصوص إلى:

- التسريع بوضع الآليات والأدوات اللازمة لمواكبة ومساندة الجهات بلوغ حكامة جيدة في تدير شؤونها وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، والتي نصت عليها المادة 250 من القانون التنظيمي للجهات، والتي يظل التأخر في إخراج النص التنظيمي المتعلق بتطبيق مقتضياتها، غير مبرر بعد أزيد من ثلاث سنوات على انتخاب المجالس الجهوية؛

- العمل على تجاوز بعض الهواجس والحسابات الضيقة غير المفهومة في كثير من الأحيان، والتي تحد من القدرة على تعزيز وتكريس

واليه أئيب".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي في حدود 20 دقيقة و 44 ثانية، تفضل

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للتعبير عن وجهة نظرنا حول الحصيلة المرئية لعمل الحكومة وأفقها المنشود، وأود في البداية أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على عرضكم القيم، وإن كان مجلسنا الموقر يستحق الشكر منكم في بداية عرضكم إسوة بمجلس النواب، صحيح أن مجلس المستشارين لا يمنح الثقة للحكومة بموجب الدستور، ولكن الأكد أنه يزيكها ويرسخها بأدائه التشريعي المتميز، وعمله الرقابي المتفرد، وإسهامه النوعي في مجال تقييم السياسات العمومية، وبصماته الدبلوماسية الراحنة، وهي حقائق تجعلنا نتطلع الى تدابير وممارسات تجسد المضمون الحقيقي للثنائية البرلمانية القائمة على التمايز والتكامل، خاصة وأن فلسفة الدستور أرادت لمجلس المستشارين بمكوناته المتنوعة أن يكون صوتا للجهوية الموسعة، وحاضنا للحوار الاجتماعي، وفضاء للتشريع الاقتصادي.

بعد هذه الكلمة التي لا بد منها اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة أن أؤكد، قبل الخوض في محاور الحصيلة، أن مقاربتنا تستند لمرجعية فكرية وسياسية حركية تمتد لستين سنة، عناوينها: حصر الصراع السياسي داخل المؤسسات وليس حولها، وبناء مغرب التنوع السياسي واللغوي والثقافي.

- مغرب المناصفة المجالية والإصناف الاجتماعي.

- مغرب يجعل المواقع في خدمة الوطن، ويسمع أصوات المواطنين قبل التسابق على أصواتهم الإنتخابية، حزبنا، السيد رئيس الحكومة، لا يرهن مستقبل الوطن بمحطات إنتخابية زائلة ولكن ينتصر للمؤسسات لأنها دائمة، حزبنا حريص على الوفاء بالتزاماته ولكن لن يقبل أبدا الصمت أمام التسابق الإنتخابوي الضيق على حساب مستقبل وطن عظيم من حجم المغرب، نعتز أن نكون من أبنائه الأوفياء والمخلصين، لثوابته ومقدساته، وهو خطنا السياسي منذ فجر الإستقلال وسيظل كذلك.

آملين أن تكون مراجعات باقي التيارات نهجها العدائي للمؤسسات نهاية التسعينات وما بعدها مراجعة حقيقية، متطلعين إلى أن تلتحق الأقلية

حماية الحقوق والحريات، وهو ما يتطلب المزيد من مواكبة المشروع الطموح للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة بالنقاش والتقييم الضروريين قصد تأهيل قضائنا وتطويره من الناحية البشرية والمالية، وأساسا من حيث جرعات النزاهة والاستقامة، اللتان لا مستقبل لاستقلال القضاء بدونها، وهو ما يتطلب من الجميع الحرص على تجاوز كل الاختلالات التي من شأنها التأثير على مكانة ومصداقية وصورة العدالة في بلادنا.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نعبر عن قلقنا الشديد من قرار متابعة المستشار البرلماني الدكتور عبد العلي حامي الدين، ونستغرب من إعادة إحياء ملف يعود إلى ربع قرن، استجابة لشكايات كيدية ذات أغراض سياسية مكشوفة.

وإذ نؤكد على احترامنا الكامل لاستقلال القضاء، فإننا نشدد على ضرورة احترام القواعد الجوهرية التي تمثل الضمانات الأساسية لقواعد سير العدالة والتطبيق السليم للقانون، وننبه إلى خطورة إعادة فتح ملف قضائي من أجل أفعال سبق للقضاء أن قال كلمته فيها بأحكام نهائية مستوفية لجميع درجات التقاضي ومكتسبة لقوة الشيء المقضي به، وهو ما يشكل سابقة تهدد استقرار وسيادة الأحكام القضائية وتمس في العمق بالأمن القضائي.

إننا نتطلع كذلك إلى إعطاء جرعات قوية في مجال تعزيز الرصيد الحقوقي، وتكريس مسار البناء الديمقراطي ببلادنا، خصوصا بعد إقرار الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان وبلورة مخططها التنفيذي، مما يستلزم تجاوز عدد من الوقائع المشوشة خلال المرحلة الأخيرة، ويتطلب تعبئة جهود كافة الفاعلين وراء إرادة سياسية حقيقية وموحدة، للاستمرار في التفاعل الإيجابي مع انخراط المغرب في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.

إننا في فريق العدالة والتنمية، وبالنظر لما راكمته بلادنا في مجال الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية والإصناف والمصالحة، نعبر عن ثقنا الكبيرة في مؤسسات بلادنا من أجل الاستمرار في مسار الإصلاحات المؤسساتية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وفي هذا الإطار نؤكد أنه لا خيار لنا إلا الاستمرار في الإصلاحات، وهو ما يتطلب تنقية الأجواء السياسية، وتصفية بعض الملفات العالقة، من قبيل معالجة مخلفات الأحكام القاسية الصادرة في حق نشطاء الريف وإطلاق سراح بعض الصحفيين وصون حرية التعبير وحرية الصحافة وإطلاق دينامية وطنية لإعادة الاعتبار للعمل الحزبي والسياسي والقطع مع المنع والتضييق الذي يتم خارج نطاق القانون، وتطوير الآليات التشريعية والتنظيمية، لوقف حملات التشهير والقذف، التي تستهدف المؤسسات المنتخبة والشخصيات السياسية، وتروم تخييس العمل السياسي وإفراغه من عمقه الإصلاحية النبيل.

"إن أُريدُ إلا الإصلاحَ ما استَطَعْتُ وما توفيتي إلا بالله عليه توكلت

الباقية بمغرب المؤسسات.

السيد الرئيس

قبل التفصيل في بعض محاور الحصيلة لابد أن نسجل باعتزاز ما تحققت قبل وحدتنا الترابية من نجاحات دبلوماسية متواصلة في مختلف المحافل الدولية، والقارية، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والجهود الجبارة للدبلوماسية الوطنية الرسمية والموازية، مجهودات رسخت عدالة الموقف المغربي القاضي بأن الحل الوحيد لهذا النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء هو الحكم الذاتي في ظل الجهوية المتقدمة وفي إطار سيادة المملكة المغربية.

وتعزيزا لهذه الجهود، نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى بلورة إستراتيجية دبلوماسية متكاملة، تدعم دور البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني لاختراق مناورات خصوم وحدتنا الترابية في مختلف المنتديات، والتعجيل باستكمال النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية كخير جواب يعزز المسار الديمقراطي والتنموي والحقوقى المميز لبلادنا، وفي هذا الإطار، وبكل فخر واعتزاز، لا يسعنا إلا أن نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية ومسؤولي وأطر الإدارة الترابية على تضحياتهم الجسام لتحصين أمن الوطن وسلامة المواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

حرصا منا على خصوصية مجلسنا الموقر، وفي إطار التكامل مع مداخلة زملائنا الحركيين في مجلس النواب، سنركز في مداخلتنا على المحاور التالية:
أولا: نحو بناء مؤسساتي يعانق السقف الدستوري:

فبعد ثمانية سنوات على التحول الدستوري ببلادنا نعتقد أننا في حاجة إلى وقفة لتقييم المنجزات في مجال تفعيل مضامين الدستور، وقياس الوتيرة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن انعكاس فلسفة وروح الدستور في خطاب وممارسات الوسائط المؤسساتية والحزبية والنقابية والجمعية؟

فبكل موضوعية فالأداء المؤسساتي يظل دون السقف الدستوري؟ والأحزاب والنقابات في حاجة إلى النهوض بأدوارها التمثيلية والتأطيرية خاصة والشارع يبدع أشكالاً للتأطير الذاتي، بعيدا عن الوسائط التقليدية، مما يترك المجال لتيارات تستثمر في هشاشة الثقة بين المواطن والمؤسسات، لخدمة أجندات شعبية تعادي مصلحة الوطن.

وفي هذا الإطار، لم يعد مقبولا أن نجعل من المؤسسة التشريعية معتركا لصراعات سياسية تعطل مشاريع قانونية في غاية الأهمية، من قبيل مواصلة خرق الدستور بتعطيل صدور القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وتنظيم الإضراب، والماطلة، لدوافع إيديولوجية وانتخابية، في إخراج القانون الإطار للتربية والتكوين، وغيرها من القوانين ذات الطابع الاجتماعي، بل إن عدة قوانين صادق عليها البرلمان لازالت تنتظر المراسيم والنصوص

التطبيقية.

في هذا السياق كذلك، نعتقد أن مراجعة القوانين التنظيمية للأحزاب والانتخابات والجماعات الترابية أصبح ضروريا لتصحيح الاختلالات المسجلة في الممارسة، إلى جانب إصلاح القوانين المنظمة للنقابات والغرف المهنية لتيسير التحول الدستوري والمجتمعي، وتوأكب المسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا.

ثانيا: دعوات ومعالم النموذج التنموي البديل:

لما لا شك فيه السيد رئيس الحكومة، أن المغرب في ظل دستور 2011، يحتاج إلى نموذج تنموي بديل، يحصن المكتسبات الإيجابية، ويصحح الاختلالات، وهو مطلب ملح دعا إليه جلاله الملك محمد السادس نصره الله، وأكدته شواهد الواقع الملموس والمتجلي في عجز نسبة النمو عن بلوغ مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي القادر على خلق الثروة وتوزيعها بعدالة اجتماعية وإنصاف مجالي، والخروج ببنية الاقتصاد الوطني من عتبة الهشاشة والضعف.

وفي منظورنا الحركي، فضلا عن الإصلاح السياسي الضروري والملح فإن إحدى المفاتيح الأساسية لهذا النموذج التنموي المنشود تتمثل في دعامة الحكامة الناجعة، وترتيب الأولويات، والتوجيه الأمثل للاستثمارات العمومية، وبناء نماذج تنمية جهوية محكمة تؤسس في قواسمها المشتركة ومعالمها الخصوصية لنموذج تنموي وطني، قوامه محور الفوارق المجالية والاجتماعية، وإضافة الجهات والفئات التي حرمتها السياسات العمومية المتمركزة منذ عقود من حقوقها المشروعة في التنمية.

النموذج التنموي البديل، كما تتصوره، يحتاج إلى رؤية اقتصادية جديدة تجعل المقاول الوطنية محورا أساسيا، وتوفر التدابير الإيجابية لدعم المقاولات المتوسطة والصغرى، وتحسين مناخ الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الكفيلة بتعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة التشغيل، رؤية إقتصادية تقوم على تقييم وتقويم الخطط الإستراتيجية القطاعية، وتؤسس لما بعدها بمنظور يجعل نتائجها الإيجابية تنعكس مجاليا واجتماعيا، والجواب على السر في عدم انعكاس المؤشرات المتفائلة والأرقام المعلنة على الحياة اليومية للمواطنين، رؤية اقتصادية تؤسس لمشاريع تساهم في توسيع قاعدة التشغيل، وتدمج الشباب في الدورة الاقتصادية.

رؤية اقتصادية جديدة تجعل المؤسسات العمومية والشبه العمومية تنخرط بقوة في الجهاد التنموي الاقتصادي والاجتماعي، من خلال فرض آليات الحكامة في تديرها، بدل مواصلة ضخ الإعتمادات في صناديقها للتغطية عن عجزها.

رابع الدعوات، السيد رئيس الحكومة، لهذا النموذج التنموي البديل هي إصلاح جبائي جوهري وشامل، يوفر البساطة والعدالة الجبائية، ويوسع الوعاء، ويخفف الضغط الجبائي عن المقاولات والقدرة الشرائية للمواطن. نظام جبائي يوفر تحفيزا ضريبية للجهات والأقاليم المهمشة قصد خلق

وبخصوص الماء والكهرباء في الوسط القروي، وإذ نسجل الأرقام والنسب الإيجابية المعلنة (ما يقرب 96%) فإن هذه النسب والأرقام سرعان ما يفندها الواقع الملموس على اعتبار أنها مبنية على احتساب الربط بالمراكز والداوير، والأرقام الحقيقية التي نريدها السيد رئيس الحكومة، هي نسب وصول الماء والكهرباء إلى المنازل المستفيدة، أو بتعبير أدق عدد (العدادات).

دون الحديث طبعاً عن إشكالية التطهير السائل.

ومن أجل تنمية قروية وجبلية ناجعة، نعتقد جازمين في الفريق الحركي أن الأمر يحتاج إلى مخطط تنموي موجه لهذا الوسط الحيوي، يجمع شتات التدخلات القطاعية، ويوحد الإعتمادات الموزعة على عدد كبير من الصناديق والحسابات الخصوصية، كما يحتاج الأمر إلى مجهود تشريعي يعيد النظر في نظام التعمير بالعالم القروي، ويخرج قانون الجبل إلى حيز الوجود، مع مراجعة شاملة لقانونين (ذي القرنين) قانون 1919 للأراضي السلالية، وقانون 1917 المتعلق بالملك الغابوي.

رابعاً: رهانات العدالة الاجتماعية والديمقراطية الثقافية:

الأيد، السيد رئيس الحكومة، أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في نفس الوقت، وأن كل خيار تنموي يضل نجاحه محدوداً ما لم يكن له مضمون اجتماعي، وانعكاس إيجابي على أوضاع المواطنين، وفي هذا الإطار نتوقف عند قطاعين أساسيين لها صلة وثيقة بالتنمية البشرية، وهما قطاعا التعليم والصحة.

فبخصوص منظومة التربية والتكوين، فنحن نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى إخراج القانون الإطار للتربية والتكوين باعتباره إطاراً لتنزيل الرؤية الإستراتيجية، والتي مع الأسف ضاع من سقفها الزمني أربع سنوات، وباقي الزمن ممدد بالهدر في ظل طغيان الحسابات الأيديولوجية والانتخابية على مصلحة المدرسة والتلميذ.

وبخصوص إصلاح هذه المنظومة، فتطلعنا في الفريق الحركي إلى تعميم التعليم الأولي، وضمان جودة التعليم والتكوين لا من حيث المناهج ولا من حيث الحكامة، ومعالجة إختلالات التعليم في الوسط القروي عبر تعميم تجربة المدارس الجماعية، وتعميم النقل المدرسي، وبناء مدرسة المساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء المغاربة عبر ترسيخ مكانة اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، والانفتاح على اللغات الأجنبية لتدريسها والتدريس بها.

وفي مجال الصحة، نعيد التأكيد على ضرورة مراجعة الخريطة الصحية بغية إنصاف الجهات والأقاليم المحرومة من البنات والخدمات الصحية، وتعبئة الموارد لضمان نجاح خطة 2025، إلى جانب وضع مخطط لصحة القرب موجه للوسط القروي والمناطق الجبلية مع العمل على حل إشكالية الموارد البشرية.

وإذ نتمن مجموع البرامج الموجهة للتأسيك الاجتماعي، فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تجميع هذه البرامج البالغة أزيد من 130 برنامج وإجراءها

جاذبية للاستثمار فيها، ومدخل ذلك في نظرنا هو مراجعة شاملة لمدونة الضرائب، ومدونة الجمارك، ومدونة تحصيل الديون، والجبائات المحلية، بدل مواصلة تصريف تعديلات جزئية ومناسباتية في بنود القوانين المالية.

خامس الدعوات، هي حل إشكاليات العقار بمختلف أنواعه بغية توفير وعاء قادر على جذب الاستثمار، وفي صدارتها حل المعضلة المزمنة لأراضي المجموع بما يدمجها في الدورة الإنتاجية والإستثمارية ويضمن المصالح المشروعة لنوي الحقوق ومالكها الفعليين.

كما نتطلع إلى التعجيل بتنفيذ المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة.

ثالثاً: مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب:

لا خلاف، السيد رئيس الحكومة، أن خيار الجهوية الموسعة هو جوهر النموذج التنموي البديل، وبعد ثلاثة سنوات عن إنطلاقة هذا الورش المهيكل لصناعة القرار التنموي، واستحضاراً لصعوبات التأسيس، فتطلعنا كبير إلى مزيد من الإرادة السياسية من طرف الحكومة لرفع اليد عن الإختصاصات الذاتية المخولة قانوناً للجهات، والإنخراط الفعلي في تنفيذ التعاقدات المشتركة بين المجالس الجهوية والقطاعات الحكومية، وأجراً ميثاق اللاتركيز الذي كان طموحنا أن تتم صياغته كقانون ليكنسب قوته بشكل أكبر.

نجاح هذا الخيار كذلك يتطلب مراجعة معايير رصد الإعتمادات للجهات وباقي الجماعات بتغليب مؤشر الخصائص التنموي، وإقرار فعلي للتضامن بين الجهات المحظوظة والجهات المحرومة، والتمييز المجالي الإيجابي للجماعات ذات الموارد المحدودة.

نجاح الجهوية، السيد رئيس الحكومة، يتطلب كذلك قرارات حاسمة لتحقيق التوازن الإداري المجالي، ومدخل ذلك في منظورنا الحركي هو الانتقال بالوظيفة العمومية من نمطها التقليدي المركزي إلى خيار التوظيف العمومي الجهوي، وجعله قاعدة للتوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وهو ما يستوجب التأسيس له في مراجعة جذرية للنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

بلوغ الأهداف المتوخاة كذلك من ورش الجهوية الموسعة يقتضي إستراتيجية حكومية ما فوق قطاعية لمحو الفوارق المجالية والاجتماعية، وتنفيذ الإلتزامات المالية للقطاعات الحكومية إسوة بما أقدمت عليه عدة مجالس جهوية لتنفيذ هذا البرنامج الواعد والهادف إلى تنمية قروية مستدامة لا يمكن حصرها فقط في الفلاحة والتجهيزات الأساسية، بغية بناء مجمع قروي وجبلي مستقر، هو مصدر عيش المدن بخبزها ومائها ولحومها، وبثرواته البشرية والطبيعية الغنية.

وفي هذا السياق، وإذ نحني ما تحقق وما هو مبرمج في مجال الطرق القروية فإن القلق يساورنا عن مآل هذا الاستثمار الضخم (22 ألف كلم) في مجال الصيانة بعد إنجازها

وفي الأخير، نهى وزارة الإسكان وسياسة المدينة، ومن خلالها الحكومة على انتخاب المغرب عضوا بالمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بنيروي بدولة كينيا، يوم 27 ماي 2019 وهذا مكسب مهم للمغرب والمغاربة.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 16 دقيقة و33 ثانية.

المستشار السيد الحسن أدمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لكي أعبّر عن موقف فريقنا من هذه الحصيلة المرهقة.

فمن حسنات هذا العهد الدستوري الجديد، هذه اللحظة التي ناقش فيها هاته الحصيلة، والتي تعتبر تمرينا ديمقراطيا يؤسس لمبدأ التلازم بين المسؤولية والمحاسبة، فإلى أي حد نجحنا في هذا التمرين؟ وإلى أي حد توفقتنا في إقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ الذي يقضى بطلب ملك وشعب تواقين معا لمغرب الكرامة والعدالة الاجتماعية والجمالية وتكافؤ الفرص لجميع أبنائه.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نهى أنفسنا كمغاربة على الإجماع الوطني الحاصل وراء جلالة الملك بخصوص قضية الصحراء المغربية، هذا الإجماع وهذه التعبئة الداخلية والجاهية مكنتنا كمغاربة من تقريم أطروحة الانفصال وإفراغها لدى المنتظم الدولي، حيث أصبح العالم يوما بعد يوم يقتنع بصواب الطرح المغربي القائم على إقرار نظام الحكم الذاتي في هذه المنطقة، رغم مكائد الخصوم وأعداء الوطن من جيراننا الذين فشلوا في إنجاح مخططات المحاور، حيث اندحروا في البرلمان الأوربي في عدة مناسبات، وعلى رأسها الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري، الذي نجحت فيه بلادنا عبر تعبئة وانخراط كافة مؤسساتنا الدستورية، التي ناضلت من أجل تبيان عدالة الموقف المغربي، خصوصا مؤسسة البرلمان المغربي بمجلسيه.

وهذه المناسبة، لا بد أن نقف وقفة إجلال وإكبار لكافة عناصر قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية المرابطة على الحدود، والتي تبذل جهودا جبارة في سبيل استتباب

في منظومة موحدة، كما نتطلع إلى التعجيل بإخراج السجل الاجتماعي لتحديد الفئات المستحقة وفق معايير موضوعية.

وعلاقة بهذا التوجه الاجتماعي، فإننا نسجل ضرورة الانتقال من منظور قائم على الحماية والحد من الهشاشة إلى مقارنة قائمة على التنمية الاجتماعية.

من جهة أخرى، ونحن نستحضر بعض هذه البرامج من قبيل تيسير والريميد على سبيل المثال، فليس الأهم ترويج الأعداد المستفيدة، بل ضرورة تقييم مفعولها ومدى بلوغ أهدافها؟

فبخصوص الريميد، ولأكثر من مرة نعيد التأكيد على مسامعكم، السيد رئيس الحكومة، أن نجاح هذه البطاقة رهين بجعلها مثل بطاقة التعريف الوطنية كي توفر العلاج لكل مواطن في مختلف جهات المملكة، أما عن تيسير، فهل فتم السيد رئيس الحكومة بتقييم نتائجه لمعرفة مدى تحقيق أهدافه التربوية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يظل العمود الفقري لكل نموذج تنموي ناجح هو التنمية الثقافية، وإقرار الديمقراطية اللغوية والثقافية كدعامات للديمقراطية بمفهومها الشامل، وفي هذا الصدد، نتطلع إلى دعم القطاع وإبلائه المكانة المستحقة، وبلورة سياسة ثقافية عمومية قادرة على ترجمة أحكام الدستور في دياجته الملزمة وفي فصله الخامس.

وهو ما يتطلب رفع اليد عن القوانين التنظيمية ذات الصلة بترسيم اللغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لتخرج إلى حيز الوجود، علما أن هذه القوانين ليست هدفا في حد ذاته بل منطلقا يحتاج إلى برنامج عملي بميولات لازمة لأجراً التنوع اللغوي والهوياتي في الحياة العامة، وجعل الثقافة الوطنية بتنوع تعابيرها وروافدها أولوية وليس ملحقا أو مكملا في البرامج الحكومية.

السيد رئيس الحكومة،

ختاما، كثيرة هي الانشغالات والقضايا ذات الصلة بعرضكم القيم، ولكن نكتفي بهذا القدر، متطلعين إلى أن تكون المدة المتبقية من هذه الولاية فرصة لتحقيق المزيد من المنجزات، وتصحيح الاختلالات المسجلة، وبالتالي إرساء منظومة العمل المشترك للرفي بدور المؤسسات، واستعادة العمل السياسي لنبله وفعالته، والعمل من أجل حماية وتحسين التعددية السياسية كخيار استراتيجي لا رجعة فيه، واستحضار أن المغاربة قد يتحملوا تأخر حقهم المشروع في التنمية، ولكن شريطة أن يتيقنوا أنه في الطريق إليهم.

وفعلا فالمغاربة، كما جاء في ختام عرضكم السيد رئيس الحكومة، قد يكونوا مطبوعين بعدم تقدير أنفسهم، ولكن الأهم أن يروا سياسات عمومية تقدر أوضاعهم وتضامنهم، وتحقق طموحهم المشروع في العيش الكريم، ومستقبل يتقاسمون منافعه بعدالة وإنصاف.

المبادرات الملكية الملحة على إعداد نموذج تنموي جديد، يسعى إلى تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات المناعة، وتعزيز قدرته على خلق الثروة عبر إبداع المشاريع، حيث تبقى هذه الرؤية هي الكفيلة بإدماج الشباب المعطل في منظومة اجتماعية واقتصادية غير عادلة وغير منصفة اليوم في أفق الانتقال من دولة الدعم إلى دولة التمكين، وهذا ما جسده - في نظرنا - رؤية مسار الثقة التي شاركت في إعدادها مختلف شرائح المجتمع وفي كافة جهات المملكة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم الجهود المقدرة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية من طرف الحكومة، وعلى رأسها قطاع الصحة والتعليم، إلا أن هاتين المنظومتين لا زالتا تعاني، ما يفرض الإسراع في مباشرة الإصلاحات الضرورية والمطلوبة، وإخراجها من النزوعات الناتية والأهواء الإيديولوجية، وإقرار الحكامة فيها، لتبقى معضلة التشغيل مفتاحها الرئيسي هو تشجيع الاستثمار الخاص، والذي يركز بدوره على تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة والنهوض بأوضاعها، ومحاصرة الاقتصاد غير المهيكل وتأطيره، وتعزيز خدمات القرب وتحسين أداء الإدارة، الذي يبقى اليوم أهم كآخ للإصلاح.

رغم ذلك، فإن حجم الإصلاح يبقى مهما ويجب مواصلته بأذان صاء لدعاة التبخيس والعمدية، فإذا كان المجال لا يتسع للوقوف على كل مجهودات الحكومة وإنجازاتها، والتي تطرق شركاؤنا في هذه الأغلبية لجزء مهم منها، فإن المسؤولية تقتضي أن نخرج بشكل سريع على أهم الإصلاحات التي باشرتها، وأسوق هنا أمثلة للقطاعات التي يديرها وزراء فريق التجمع الوطني للأحرار داخل الحكومة.

قطاع العدل:

ففي قطاع العدل لا بد أن نشيد بتفاعل الوزارة السريع مع التوجيهات الملكية في شأن محاصرة ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير عبر العمل الجاد والمسؤول الذي سهرت عليه اللجنة المكلفة، دون أن ننسى في هذا الإطار الشجاعة التي أبان عليها عمل المحاكم حيث بلغت عدد القضايا مليونان 867 ألف 47 قضية، ولأول مرة في تاريخ عمل المحاكم يصل تنفيذ الأحكام القضائية مستويات قياسية مما رد الاعتبار للقضاء.

أما على مستوى تدبير الموارد البشرية، استطاعت وزارة العدل تحقيق مبدأ المناصفة في جل المحاكم، حيث وصلت نسبة ولوج كتابة الضبط للعنصر النسوي لنسبة 49.20%، وهو رقم قياسي وطني، وكذا تعزيز الخدمات الإلكترونية في كافة المهن القضائية التي كانت محور عمل الوزارة الوصية، كما قامت بوضع الآليات القانونية والتنظيمية الجديدة لعمل المتفشية العامة في مراعاة تامة للوضع المؤسساتي الخاص باستقلال السلطة القضائية، لإنجازات أوقفت الاحتقان داخل المحاكم، وساهمت في تذويب كافة الخلافات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الأمن والاستقرار داخل هذا البلد الآمن.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن هذه اللحظة تفرض علينا المكاشفة وقول الحقيقة للرأي العام الذي يتابع أعمالنا باهتمام بالغ، لذا وجب علينا كفاعلين الارتقاء بمستوى عملنا السياسي والتدبيري باعتماد أسلوب الوضوح والارتقاء بمستوى الخطاب الراقى، والنأي بأنفسنا عن خطاب العمدية والبؤس والتبخيس والضرب تحت الحزام في المؤسسات التي تبقى بالنسبة إلينا المكان الطبيعي لكل نقاش هادئ حول مختلف القضايا الوطنية الكبرى، وهنا لا بد أن أقف عند محطتين أساسيتين اعترضتا مسار هذه الحكومة:

- محطة تشكيل الحكومة؛

- محطة مناقشة قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي. يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أن محطة تشكيل هذه الحكومة تعد إحدى المحطات التي ستبقى مؤرخة في التاريخ السياسي المغربي، بالنظر للنقاش الدستوري والقانوني الذي صاحبها، لكونها انتظرت لأكثر من خمسة أشهر لإخراجها، حيث تعددت القراءات المرتبطة بالفصل 47 من الدستور، كان أبرزها والذي تابعه بكل أسف الإعلام الوطني، تلك القراءات السطحية التي ابتدعت تسميات لا علاقة لها بالعمل السياسي المسؤول، ولا بالعمل المؤسساتي المبني على قواعد التفسير العميق والموضوعي للدستور من قبيل البلوكاج، حيث حاولت إغراق النقاش في الفردانية والشخصنة الرخيصة البعيدة كل البعد عن الموضوعية المطلوبة في مثل هاته النقاشات المسؤولة، التي تساهم في البناء الديمقراطي، لا تدميره والعودة به إلى الوراء في تغليب فطبع للمنهجية الديمقراطية، والتي حاول فيها من فشلوا في إخراج الحكومة، والصاق هذا الفشل على أطراف أخرى غير معنية تماما بتشكيل هذه الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تبقى محطة مناقشة القانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار دورة استثنائية طلبتها الحكومة، والذي فشلنا كأغلبية في إخراجها، نقطة سيئة شابت مسار عمل هذه الحكومة، إذ لم تتوفر كأغلبية في المصادقة عليه بعدما تفجر الخلاف حول الموضوع من طرف أكبر مكونات الأغلبية الحكومية التي أثارت المسألة اللغوية في خروج نعتبه شاردا وغير مناسب، وهو ما تبقى للحصيلة المرحلية إيجابيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مقارنة مع حجم التشويش الذي صاحبها، ونظرة التبخيس التي رافقتها في كل أشغالها من طرف تيار العمدية، فعند مناقشتنا لها سنحاول أن نكون موضوعيين، عبر تبيين المنجزات وتحقيق المزيد من المكتسبات، ومعالجة باقي الاختلالات التي تبقى أصعبها المسألتين الاجتماعية والاقتصادية على السواء.

لذلك حاولنا من موقعنا أن نبور رؤية تنسجم مع قناعاتنا وتتفاعل مع

قطاع الشبيبة والرياضة:

لا بد أن نسجل بكل اعتزاز الدينامية التي زرعه السيد الوزير الوصي على القطاع، حيث حرك البرك الراكدة فيه، وقام بكل جرأة وشجاعة بإقرار الحكامة داخل دواليب الجامعات الرياضية والتي لازالت تعاني من غياب التدبير الديمقراطي الذي أثر بدوره بشكل كبير على أداؤها، فباستثناء ثلاث جامعات رياضية، فإن باقي الجامعات لازالت تعاني. لذلك كان له دور كبير في محاربة البيروقراطية والعشوائية، حيث ألزهم بتطبيق قانون التربية البدنية، وبحاربه اليوم بكل شجاعة سرقة الأبطال والكفاءات، وتهجيرهم خارج أرض الوطن من طرف الساسرة.

أما على مستوى قطاع الشباب لا بد أن ننوه بالاستراتيجية المندمجة للشباب التي تبقى أول مبادرة شجاعة للنهوض بأوضاع الشباب والتي يبقى مشروعا وطنيا يجب على الحكومة مجتمعة أن توفر له كافة شروط النجاح، فلأول مرة في تاريخ الوزارة، تعطى انطلاقة بناء 800 ملعب للقرب وإحداث أزيد من 50 منشأة رياضية، ولدم استراتيجيتها الشباب ونجاحها تمت إعادة النظر في الخريطة الوطنية لمحطات التخييم، والوزارة اليوم بصد مباشرة إجراءات تملك هذه الفضاءات في أفق إعادة توظيفها وتجهيزها، من أجل تحسين الولوج لها، إذ لا بد أن نثمن هذه الجهود الجبارة، وأن نشد بجرارة على هاته الإجراءات التي تبقى المدخل الأساسي لمحاربة التطرف والمخدرات وسط الشباب.

قطاع الفلاحة والصيد البحري:**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

هناك إجماع وطني على أن مخطط المغرب الأخضر حقق نتائج جد إيجابية في قطاع الفلاحة كأحد القطاعات الاستراتيجية، والتي تم جزء كبيرا من ساكنة المغرب المتواجدة بالعالم القروي والمناطق الجبلية، فلأول مرة حققت بلادنا، ولله الحمد، الاكتفاء الذاتي في العديد من سلاسل الإنتاج بما ساهم بشكل كبير في ارتفاع مستوى نمو الاقتصاد الوطني الذي ساهم في دعم الناتج الداخلي الخام بالنسبة 5.25%، إذ تجاوز 107 ملايين درهم كمعدل سنوي ما بين 2008 و2018، وهو ما يبرز بالملاموس تحرر القطاع الفلاحي عن فرضية الظروف المناخية، جعل منه قطاعا صلبا يستقطب العديد من الاستثمارات عززت بفضل قدرة بلادنا على التصدير دون احتساب الصيد البحري، ودحضا لكل الأصوات النشار التي تبخس عمل الحكومة في هذا الإطار، وتصر مغرزة على أن الفلاح الصغير والمتوسط لا يستفيد من هذا المخطط، لذلك فإن الأرقام المحققة والمرصدة تفند هذه الادعاءات وتسعى إلى تنمية الفلاحة التضامنية، وهو ما عزز الاستثمار الخاص في القطاع الذي ساهم بشكل كبير في توفير فرص الشغل، خصوصا لفائدة ساكنة العالم القروي.

نفس المنحى قطعته مخطط أيوتيس الذي عزز الاستدامة، وساهم في تحسين وضعية الصيادين ورفع من مستوى الإنتاج الوطني وساهم بشكل

كبير في تحسين رقم معاملات قطاع الصادرات الوطنية.

قطاع الصناعة والتجارة والخدمات:

لقد خلق مخطط التسريع الصناعي آفاقا واعدة على مستوى كافة الجهات، حيث استطاع هيكله 14 قطاعا و49 منظومة صناعية بشراكة مع 19 فيدرالية مهنية، وهو ما من شأنه أن يخلق فرص الشغل في جميع الجهات التي أصبحت من المفروض عليها التفكير في آلية إنتاج المشاريع وخلق الثروة لكي تستفيد من الآفاق التي فتحتها هذا المخطط، ويستفيد من الدعم المرصود له عبر إنشاء وحدات صناعية في مختلف الجهات، فبفضله أصبحت بلادنا، ولله الحمد، أول منصة لصناعة السيارات في إفريقيا وتصدير أجزائها، حيث نطمح لكي تصنع بلادنا مليون سيارة في أفق 2020، وبموازاة مع نجاحات مخطط المغرب الأخضر تسعى الوزارة الوصية لتشجيع الصناعة الغذائية، حمة سوس بعد جهتي الشرق وفاس مكناس نموذجا.

قطاع التجارة بدوره عرف حركة كبيرة، إذ لا بد أن ننوه بنتائج المناظرة الوطنية للتجارة التي نظمت بمدينة مراكش والتي أعلنت في بيانها على ضرورة الارتقاء بالتجارة الداخلية باعتبارها ثاب مشغل، حيث إن الاهتمام بها والعناية بها ودعمها سيجعلها تنخرط في القطاع المهيكل وستكون إحدى دعائم الارتقاء بمستوى أداء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

قطاع الاقتصاد والمالية:

هناك جهود مقدره للحكومة في إرجاع العافية للمالية العمومية، وإقرار التوازنات الماكرو اقتصادية، وفي هذا الإطار لا بد من التطرق إلى نقطة الضوء التي ميزت هذه الحصيلة، وهي الإصلاحات التشريعية والقانونية التي باشرتها الحكومة في المجال المالي والاقتصادي، والتي همت قطاع الشركات ومدونة التجارة، والبنوك التشاركية التي ساهمت في تحسين مناخ الأعمال.

على المستوى الجبائي، لا بد أن ننوه بنجاح المناظرة الوطنية الثانية للجبايات التي نطالب داخل فريقنا بضرورة تنزيلها لخلق العدالة الضريبية المنشودة، ولتعزيز هذا المسار الإصلاحي في هذا القطاع لا بد من الإسراع في إصلاح نظام الصفقات العمومية وتحسين الولوج إليه لكافة المقاولات بما فيها الصغرى والمتوسطة، لأنها أساس خلق فرص الشغل، كما ننتظر إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا القوانين التنظيمية المؤطرة بالدستور كقانون الإضراب والقانون التنظيمي للأمازيغية، باعتبارها قوانين مهيكله متوقفة عليها العديد من الإصلاحات التي تنتظرنا جميعا مباشرة، وهو مجهود جباعي للبرلمان والحكومة، يجب أن يبذل لإخراجه بعيدا عن المزايدات، باستحضار مصلحة الوطن التي تبقى الأولى والأخيرة بالنسبة إلينا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نهنئكم على صبركم في مواجهة تيار السلبية، والذي تسوق له مع الأسف فعاليات سياسية ذات الإيديولوجية الهدامة، والتي لم يستطع

الخالصة بأن يحفظ الله بلدنا من الدسائس والفتن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأن يعم العالم السلم والأمان.

السيد الرئيس،

تقف اليوم كما هو معتاد لمناقشة الحصيلة المرحلية تأسيسا على العرض الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة المحترم أمام مجلسي البرلمان، طبقا لمقتضيات الفصل الواحد بعد المائة من الدستور، وهي لحظة في تقديرنا مهمة في عمل مؤسستنا التشريعية، ليس فقط من باب تفعيل دور الرقابة البرلمانية، بل أيضا لكونها تسمح بالإحاطة بالسياقات العامة والظرفيات السياسية والاقتصادية التي يمر بها بلدنا العزيز في ارتباطاته الإقليمية والدولية.

إن العمل السياسي والأداء الحكومي يرتبطان ارتباطا وثيقا بثنائية الداخلي والخارجي، من هذا المنطلق نثير الانتباه للوضع عند جارتنا في الجزائر، الذي نتمنى أن يخرج منه الشعب الجزائري الشقيق معافى ومستقر أمنيا، كما أن الوضع في ليبيا الشقيقة تعقد إذ يشهد إعادة للتجربة الدموية التي عاشتها سوريا، كما يشهد الشرق الأوسط وضعًا مقلقا جدا، خاصة بالنسبة لموضوع القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأجندة الأمريكية في ما بات يعرف بصفقة القرن، والتي تعزز الهجمة الإسرائيلية المطلقة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمته القدس الشريف، مهدمة بذلك كل مسارات التسوية التي عرفتها القضية الفلسطينية في العقود الأخيرة في تجني سافر على القرارات الأممية والشرعية الدولية.

بخصوص أوروبا، السيد الرئيس، أقول بأنه قد عرفت الآونة الأخيرة الخروج العلني للقوة اليمينية المتطرفة وتصدهرها في العديد من الدول للمشهد السياسي وتحقيقها لنتائج بارزة على الصعيد الانتخابي، مما حولها أكتساب مقاعد في العديد من المؤسسات التشريعية الأوروبية، معلنة في برامجها حربا على المهاجرين بكل أطيافهم، ألوانهم، عرقهم، مما سيضعنا في يقظة دائمة وفي استعداد لأي تطورات مستقبلية.

السيد رئيس الحكومة،

بالعودة لمحتوى عرضكم حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، أجد نفسي أمام ما يصطلح عليه سياسيا ب "الممكن الواقعي"، ممكن ارتبط باختيارات في مجملها اتخذت خلال التجربة الحكومية السابقة، والتي ظلت حبيسة سياسة ليبرالية تنبت عن البعد الاجتماعي وترتهن إلى تحقيق الموازنات المالية وتخضع لإملاءات المؤسسات المانحة للقروض، والتي صارت متحكمة في توجهات الحكومة بسبب تراكم الديون وتضخمها، التي وصلت إلى مستويات كبيرة، مع العلم أن كل هذه الديون والنسب الرقمية المعلن عنها لم تكن لها نتائج إيجابية على القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وأقصد المواطن المغربي البسيط أو متوسط الدخل، وهو ما جعل هذه التجربة الحكومية في مواجهة مباشرة مع أشكال احتجاجية متعددة ومتنوعة

أصحابها التخلص منها، بل هناك من يريد عبثا إحياءها عبر الركوب على مآسي الشعب واستغلال الخصائص الاجتماعية القائم بفعل ضعف الحكامة التدييرية وعدم الالتفاتية من جهة، ومن جهة أخرى توسيع قاعدة الشباب والمسنين، مما يزيد في ارتفاع الطلب على التشغيل والتعليم والصحة، لذلك فعلينا جميعا كأغلبية الإسراع في حل المعضلات الاجتماعية الكبرى الجائمة على مجتمعنا، أولها التعليم والصحة، وذلك بتبني خطاب الوضوح والتأي بأفئسنا على المزايدات في مباشرة مثل هذه القضايا حتى لا نعطي فرصة لتيار العدمية لاستغلال هذه النواقص خصوصا في غياب التأطير والتعبئة والتواصل مع المواطن الذي لا يرى أثر هذه الحصيلة عليه رغم أهميتها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

طريق الإصلاح وإن كنا نسير فيه إلا أن وتيرته بطيئة، مما يجعله طويلا وشاقا، لذلك فإنه يحتاج إلى شجاعة أكبر في اتخاذ القرار وإبداع متنوع للبرامج يلائم المستجدات المتسارعة التي تفرض علينا تطوير أساليب تدبير الشأن العام، لذلك تبقى هذه المحطة مناسبة لتقييم أداء حكومتنا وأغلبتها، مما يفرض علينا، ونحن نعي منسوب الوعي الكبير الذي وصل إليه المغاربة، أن نتعامل بخطاب الوضوح والصراحة في التعاطي مع تدبير الشأن العام، والابتعاد عن السياسية الرخيصة لتفادي ازدواجية الخطاب.

لذلك فإن مسؤوليتنا كفاعلين سياسيين، في الأغلبية كما في المعارضة، تبني خطاب الثقة المؤطر بقيمتنا النبيلة التي بدأنا نفقدتها يوما بعد يوم، وبالصدق والإخلاص في العمل لحماية تميزنا الذي يجمعنا كمغاربة بروح وطنية عالية، خصوصا وأتينا نعيش وسط محيط إقليمي وجمهوي مضطرب وملتهب، يفرض المزيد من التعبئة واليقظة لحماية ثوابتنا، والمشارك الذي يجمعنا ملكا وشعبا.

وقفنا الله جميعا لما فيه خدمة الصالح العام تحت القيادة الرشيدة مولانا أمير المؤمنين جلاله الملك محمد السادس حفظه الله وأيده.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم، تفضل السيد الرئيس في حدود 15 دقيقة و10 ثواني.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ابتداء السيد الرئيس بشرفي أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي لجمع المغاربة والإنسانية جمعا، ونحن على أبواب عيد الفطر السعيد بمتمنياتنا

والتي تمس في جوهرها الحق في التشغيل كحق دستوري، والتي كانت من نتائجها على الصعيد العالمي توترات وقلقل في العديد من الدول التي لم تسلم منها حتى الدول العريقة في الديمقراطية (فرنسا مثلا من خلال تظاهرات حركة السترات الصفراء كل سبت في شوارع المدن الفرنسية، والتي من الممكن أن في تمديد في العديد من المدن الأوروبية).

ذلّم السيد رئيس الحكومة المحترم أن واقع قطاع الصحة لا زال يتخبط لحد وقته في أزمة بنيوية، وهي نفس الأزمة التي لا زال يتخبط فيها أيضا قطاع التعليم، إذ لا مستقبل مشرق لأي مجتمع بدون تعليم وأتم مقتنعون السيد رئيس الحكومة بهذه المقولة.

السيدات والسادة،

سأشير فقط إلى معطى آني للتنبيه، ويمثل السيد رئيس الحكومة المحترم في أننا مقبلين على فصل الصيف، وارتباطا بالتساقيات المطرية لهذه السنة والتي لم تكن كما كنا نتمنى، فإن مطلب توفير الماء الصالح للشرب في عدد من المناطق القروية ليس مشكلا بسيطا، بل سيتفاقم مستقبلا - لا قدر الله - بسبب ندرة المياه المرتقبة وبالنسبة أيضا لمواردها بالإضافة إلى سوء استغلال الماء وسوء الاستعمال دبالو في شمال المغرب وفي جنوبه، فهذه ظاهرة ينبغي على الحكومة أن تجتهد من أجل التصدي لمسألة استغلال الماء وسوء استعماله، وهو ما قد يبرز مشاكل اجتماعية وأشكال احتجاجية وصراعات قبلية، مما يستدعي الانكباب على حل هذه المعضلة في أقرب وقت ممكن مع تظافر إمكانيات وجهود الجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن على بعد سنتين من تاريخ إجراء الاستحقاقات الانتخابية التي ستعرفها بلادنا، وباعتبار العملية الانتخابية هي إجراء دستوري، هي ركيزة أساسية للديمقراطية، ونظرا لكون القوانين الانتخابية الحالية أثبتت التجربة محدوديتها في القضاء على بلقنة المشهد السياسي وأثبتت تجربتها محدوديتها أيضا في ضمان تدبير أمثل للجاعات الترابية بمختلف تصنيفاتها: جهات، مجالس إقليمية والمجالس الجماعية سواء كانت حضرية أو قروية، إذ أثبتت المحدودية ديالها من أجل تحريك عجلة التنمية ومن أجل إطلاق التنمية المستدامة لينعم بها المواطن المغربي وخاصة ساكنة الوسط القروي.

من هذا المنطلق، وتجنبنا لعدم تكرار إحالة مشاريع القوانين الانتخابية على البرلمان في الوقت الميت، عليكم السيد رئيس الحكومة أن تبادروا من الآن إلى فتح هذا الورش الإصلاحي في أقرب وقت بفتح نقاش جاد وعميق مع الفاعل السياسي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

صحيح نحن اليوم أمام الشطر الأول من عمل الحكومة وأن التقييم الحقيقي سيكون إلى حين ممت عملها طبقا لمقتضيات الدستور، لكننا في الفريق الاشتراكي سننظر مع كل ما هو إيجابي من منجزات الحكومة ومن

المواضيع والآليات التنظيمية والفئات المستهدفة مع المطلب الاحتجاجي، سواء في شكل احتجاجات محلية ذات أبعاد تنمية اقتصادية واجتماعية أو في شكل احتجاجات قطاعية كان لقطاع التعليم والصحة النصيب الأوفر وهو ما يستدعي رؤية شمولية وطنية واستراتيجية بإشراك كافة المتدخلين.

السيد رئيس الحكومة،

الفريق الاشتراكي استبشر خيرا بالحوار الاجتماعي، ليس للنتائج التي تم التوصل إليها، بل فقط كتفعيل لمؤسسة الحوار ولو أن النتائج التي تم التوصل إليها لم تكن في مستوى الانتظارات الكبرى للمواطنين الذين كانوا ينتظرون حلولاً قادرة على رفع العبء عن كاهلهم، تحقيقا للعيش الكريم والكرامة الإنسانية.

إننا في الفريق الاشتراكي ومن خلال تتبعنا لما يجري في الساحة السياسية عموما، أقول أنه ليس هناك رضا تام عن تجربتنا الحكومية، ليس فقط لما تم إنجازه أو عدم إنجازه، بل أيضا للواقع السياسي الذي صرنا نعيشه والذي يتسم بالضبابية والخروج عن اللياقة السياسية والاستهتار بالمؤسسات الحزبية والنيل من مصداقيتها، وهو من عكس سلبا على الانطباع العام للمواطن تجاه الفاعل السياسي.

كما أن هذا الوضع السياسي صار معرقلا للعديد من مشاريع القوانين التي أحيانا أضحت تحاصر داخل البرلمان بمنطق البوليميك السياسي وليس لاختلاف في التصورات والرؤى، كما هو الحال بالنسبة للقضية الأمازيغية التي كنا نعتقد أنها لن تتجاوز 3 أشهر لإصدار قانونها التنظيمي، وحتى لو اعتمد النص في هاته الأيام القليلة المقبلة، أقول بأننا ضيعنا على المغرب فرص نماء اللغة الأمازيغية وكذا تطورها.

نفس الأمر ينطبق بالتام والكمال على مشاريع القوانين المتعلقة بالتعليم وعلى رأسها مشروع قانون الإطار الذي شهد إبان مناقشته والحسم فيه انحرافا سياسيا من خلال تدخلات خارج المؤسسة الحزبية للتأثير في مسطرة التشريع قصد تحريف النقاش عن موضعه الأصلي وجوهره الثابت نحو منطق الشعبوية واللعب على الوتر الانتخابي بدل المصلحة العليا للوطن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

الكل يعلم اليوم أن الدولة المواطنة هي الدولة الاجتماعية بامتياز، والتي تتجلى متركزاتها في الصحة والتعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية المضمونة للجميع، وهذه المتركزات في واقعنا المغربي هي تحديات كانت مطروحة على جميع الحكومات السابقة ولا زالت مطروحة أيضا على الحكومة الحالية، ويبقى واقع الحال الذي نتخبط فيه يندر بالمس بهاته المتركزات، وذلك بسبب محدودية الرواتب وارتفاع أسعار الطاقة، ارتفاع تكاليف التمدريس خاصة في القطاع الخاص، ارتفاع تكاليف السكن، تفاقم أزمة التشغيل الذي ظل محصورا على عينة معينة وعلى آليات جديدة لتحقيقه كالتعاقد ونتائج،

بنقطين في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 فيما يخص مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي حيث انتقل من المرتبة 77 سنة 2017 إلى المرتبة 75 من أصل 140 دولة شملها التقرير الذي حصر معيقات الاستثمار ببلادنا في خمسة عوامل:

- الفساد؛
- ضعف نجاعة الإدارة العمومية؛
- الحصول على التمويل؛
- النظام الضريبي؛
- التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل.

إلا أن هذه الإصلاحات، السيد الرئيس، لم تسجل بعد أثرا ملموسا فيما يخص الاستثمار على أرض الواقع، ولم يتم بعد إصدار العديد من النصوص التطبيقية المرتبطة بها، وهي في الواقع مجموعة، واحنا معها، من الإصلاحات بالطبع لتحسين ترتيب المغرب على الصعيد الدولي، ولكن بغينا نشوفو السيد الرئيس الوقع ديالها على الصعيد العملي، وأعطيكيم مثال السيد الرئيس، مثلا فيما يخص مجال التكوين المهني المستمر، هاذي دبا سنة باش صادقنا على القانون وفي ظروف كنعرفوها أحسن مني، ظروف مدهشة، ومع ذلك باقي لحد اليوم لم يصدر أي نص تنظيمي للقانون المذكور إلى يومنا هذا، وأنا كنعرف ماذا أقول.

وحتى، السيد الرئيس باش نكونو منصفين، وحتى لا نجور ونتجانف على الأداء الحكومي، فارتأيت أن أتناول في العرض ديالي الحصيلة الحكومية اضلاقا من زاوية رصد الاختلالات اللي كاينة في النموذج التنموي الوطني، من خلال عدة خانات، اللي منها نسب النمو، المنظومة التعليمية، التشغيل، الاستثمار، الصادرات إلى آخره، لأن بالطبع أن بذلتو السيد رئيس الحكومة مجهودات كبيرة، واتم مشكورين عليها، ولكن كما قلت، على صعيد الوقع على صعيد المقالوة وعلى صعيد التنافسية وعلى صعيد المواطن، باقي ما لقيناش التناسب الحقيقي ديال هاذيك المجهودات اللي بذلتو على أرض الواقع نظرا لمحدودية هناك النموذج التنموي ديالنا اللي نادى صاحب الجلالة إلى إعادة صياغته بما يمكن المغرب من تحقيق النمو الذي يصبو إليه.

إذن محدودية منظومة التعليم أولا والبحث العلمي، كما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن النموذج التنموي كفو هو بالطبع تحديد إختيارات كبرى وفيه عدة منظومات اللي منها منظومة ديال التربية والتعليم هي النواة ديال النموذج، والآلة البشرية باش تيشغل النموذج أنها أصابها عطل، لأن هاذ المنظومة أصبحت غير قادرة على إنتاج النخب، وملي تنتكلم على النخب السياسية تنتكلم على النخب الإدارية، على النخب النقابية إلى آخره، والنخب كذلك الاقتصادية.

واليوم هاذ الآلة لم تصبح قادرة على إنتاج هاذ الكفاءات وكذلك المهارات اللازمة باش يشتغل النموذج، إذن اليوم عندنا إشكال حقيقي فيما

منجزات عملها، سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية أو المشاريع الإستراتيجية العملاقة، فهاته الإنجازات نحن نثمنا بصراحة وموضوعية، ولكن في المقابل سنشير السيد رئيس الحكومة المحترم، نظركم أيضا لكل ما هو سلبي لمطالبتكم باعتماد سياسات عمومية كنهها الإنسان، وذلك باستحضار البعد الاجتماعي في كل القرارات وكل الاستراتيجيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، تفضل السيد الرئيس في حدود 13 دقيقة و46 ثانية.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنتشر اليوم بأن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، لمناقشة عرض السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة أمام مجلسي البرلمان، وهي مناسبة لنسجل بإيجاب وفاء الحكومة للالتزام بمقتضيات الفصل 101 من الدستور كقاعدة ديمقراطية لربط المسؤولية بالمحاسبة والحكمة الجيدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد استمعنا بإمعان لعرضكم، وتناولنا بالدراسة والتحليل وبكل موضوعية مختلف الأرقام والمؤشرات والمعطيات المرتبطة بالحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وفي هذا الإطار نسجل بإيجاب المجهود الذي بذلته الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، ولاسيما إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار من خلال اعتماد القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وإصدار المرسوم التطبيقي للقانون المذكور، واعتماد القانون المتعلق كذلك بتعديل الكتاب الخامس لمدونة التجارة الخاص بصعوبات المقالوة، والقانون المتعلق بإحداث المقالوات بطريقة إلكترونية ومواكبتها وقانون الضمانات المنقولة، وإصلاح قانون شركات المساهمة ومواكبتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة...إلخ، إضافة لمجموعة من الإجراءات والتدابير لتشجيع الاستثمار وتسهيل حياة المقالوة.

مما ساهم في تقدم ترتيب المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business)، لينتقل المغرب إلى المرتبة 60 عالميا ضمن 190 دولة (بدل الرتبة 75 سنة 2016 والمرتبة 68 سنة 2017)، وفي تقدم المغرب

أصل 126 دولة، وملي تناخو كين 81 مؤشر ملي تديرو التحليل التفصيلي تنلقو بأن المغرب في العلاقة ما بين القطاع الخاص، علاقة الابتكار مع الصناعة، علاقة البحث العلمي مع الصناعة تنلقو المغرب في الرتبة 111 عالميا، وملي نشوفو المؤشر ديال علاقة البحث العلمي مع الابتكار تنلقو في الرتبة 124 عالميا 126 عالميا، وهذا إشكال كبير.

إذن خاصنا نشوفو هاذ المسألة ديال البحث العلمي وديال البحث التطبيقي، العلاقة ما بين البحث العلمي والبحث التطبيقي والتطوير والابتكار والعلاقة كذلك ما بين القطاع الخاص وما بين البحث وما بين الجامعة، لأن العلاقة ثلاثية ما بين الجامعة لأن السؤال هو: لماذا تديرو البحث العلمي؟ ولما؟ خاصنا نديرو للمقولة، وخاص المقولة كذلك أنها تساهم، يجب المساهمة في تجسير الهوة ما بين الجامعة وما بين القطاع الخاص في مجال البحث العلمي.

وهنا نتذكركم السيد الرئيس، بأن الفريق ديالنا، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب تقدم بعدة تعديلات فيما يخص القرض الضريبي (Crédit Impôt) اللي غادي يشجع المقاولات باش يستثمرو في مجال البحث، لأن مجال البحث التطبيقي والبحث العلمي أنه غادي يمكن هاذ المقاولات اللي تتعمل في قطاعات إنتاجية، أنها غادي تمكن من مثلا النمو في التصدير إلى آخره وغادي تساهم، بالطبع، في نمو البلاد، فهنا، ويا للأسف، دائما الحكومة رفضت تعديلاتنا، وهنا خاص يكون واحد النوع من الرصف ما بين المنظور الحكومي وما بين الواقع اللي تيجي في قوانين المالية المتتالية.

كذلك من تجليات محدودية نسب النموذج التنموي كين ضعف نسب النمو المحققة، يلاحظ أنه خلال 8 سنوات الأخيرة فقدت دينامية الاقتصاد الوطني زخمها، على اعتبار أنها لم تستطع الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني، الذي لا يزال يرضخ تحت تأثير نمو أنشطة القطاع الفلاحي المرتبطة بدورها بالتقلبات المناخية، وهكذا عرف الاقتصاد الوطني سنة 2015 نسبة نمو تعادل 4.5 من الناتج الداخلي الخام، لتراجع سنة 2016 إلى 1.2، وهنا هاذيك التبعية نسبة النمو الفلاحي تتأثر بالطبع على نسبة النمو عامة.

كذلك تراجع القيمة المضافة رغم التساقطات المطرية الهامة خلال موسمي الفلاحة لسنتي 2017-2018، فبقيت نسبة النمو لم تتجاوز 3.9% و2.9%، 2018 من المرتقب أن تراجع هذه النسبة إلى 2%، وبالتالي أن تحقيق نسبة النمو تحادي 5.5% أنها تستلزم ناخو قرارات فيما تبقى من الولاية الحكومية المقبلة، ويجب أعمال الانعطافات اللازمة فيما يخص السياسة الحكومية لفائدة المجال الاقتصادي.

كذلك كنت أود أن أتكلّم على ضعف فعالية الاستثمار، احنا من البلدان في العالم الأكثر مساهمة في الاستثمار العمومي، الاستثمار تقريبا 200 مليار درهم تقريبا، نسبة واحد 32.5% ولكن الإنتاج ديال المردودية ديالو على أرض الواقع ما تنلقوهشاي ما كينش هذاك التناسب، وهذا كيمثل

يخص منظومة التربية والتكوين واتنوما نتعرفو أن المنظومة كلها المردودية ديالها أصبحت متدنية جدا خصوصا منذ الثمانينات واتنوما عارفين علاش؟ فمثلا ناخو مثلا الهدر المدرسي هذي من التجليات ديالها، الهدر المدرسي خلال الموسم الدراسي 2017-2018، أكثر من 183000 تلميذ و200 اللي .. الهدر المدرسي 12% على مستوى السلك الثانوي والإعدادي، وأكثر من 38700 تلميذة وتلميذ في السلك الابتدائي.

وعلى المستوى الجامعي فالأمور ليست بأفضل انقطاع 47% من الطلبة عن دراستهم الجامعية دون حصولهم عن أي شهادة، وإذ نسجل مجهود الحكومة في تقليص نسبة الهدر المدرسي وهذا واقع نقر به، فإن مردودية المنظومة تبقى هزيلة ولم يعد التعليم وسيلة كذلك أساسية ديال الإرتقاء الإجتماعي والاندماج الاقتصادي وهو ما ساهم في تفاقم الفوارق الاجتماعية.

طبعاً أن اليوم هناك رؤية حكومية ونشكركم عليها من خلال مشروع 51.17 اللي تصد بالطبع لبعض الاختلالات يتعلق بمنظومة التربية والبحث العلمي المعروف على البرلمان، إلا أننا هاذ المنظومة ولو أنه باقي ما تناولناهش بالبحث والدرس والتحليل إلا أنه نعب عن تخوفنا فيما يخص ضرب مجانية التعليم وأثره على تعميق الفوارق في الولوج إلى التعليم بالجودة بالنسبة للطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة الوسطى.

احنا مستعدين بالطبع القطاع الخاص باش يساهم خصوصا وأن في هاذ مسألة الفوارق في مجال التربية تتجاوز تلك المسجلة في مجال الدخل، نتعرفو مؤشر (GINI) فيه 0.55% بالنسبة للتربية الفوارق، و 0.38% بالنسبة للدخل.

إذن الانطباع اللي عند المواطن أن التربية والتكوين أكثر وأهم من الدخل بالنسبة مثلا للأجير، كما يجب إلى أهمية الكبرى للتكوين المستمر للمكونين الذين يشكلون العمود الفقري لإنجاح إصلاح التعليم.

إذن احنا نتسناو بالطبع السيد الرئيس، نتسناو مشروع القانون أنه يوصل مجلس المستشارين باش ناقشوه واحنايا بالطبع شفناه ومستعدين أنه نساندكم في هاذ المجال فيه رؤية كلها تقريبا احنا متفقين عليها حتى فيما يخص الهندسة اللغوية ولغة التدريس، وملي تنتكلمو على لغة التدريس أحنا لا نضع تفاضل بين اللغة العربية واللغات الأجنبية اللي هي اللغات بالطبع السوق الاقتصادي، فبالطبع ما كينش مجال للمقارنة هاذيك اللغة لغة مقدسة، اللغة اللي جاء بها القرآن لا يمكن أنه نديروها في محك ديال التفاضل.

فيما يخص النموذج دائما، النموذج ديالنا يحتاج إلى مسألة البحث العلمي والابتكار، لأنه بدون البحث العلمي والابتكار والتطوير لا يمكن أنه المغرب يوصل لمصاف البلدان الصاعدة.

فبالطبع نتعرفو أن - وهذا كان موضوع السؤال ديالي في الأسبوع الفارط - التصنيف ديال المغرب عالميا في مجال الابتكار، 76 عالميا من

وللمسة السياسية، وينبغي فيها شرط الالتقائية كأهم عنصر لنجاحة السياسات العمومية، وضمان آثارها على المواطنين والمواطنات.

إن استكانة الحكومة إلى برامج وإجراءات مرتجلة، بل متعارضة أحيانا، لنتم عن مدى ارتباكها في تحديد الأولويات، وعن فشلها في إخراج المغاربة من حالة الإحباط والانتظارية، وعجزها عن بث الأمل في نفوس الشباب خاصة ممن فقدوا الثقة في السياسات الحكومية وقدرتها على تحقيق مطالبهم في العيش الكريم، مفضلين ركوب قوارب الموت في رحلتهم نحو السراب بعد انسداد الأفق.

السيد رئيس الحكومة،

لا شك أن تخلف الحكومة عن وعودها في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، والتقليص من الفوارق المحلية والإقليمية، وفق مقاربة تعتمد المواثيق الدولية المتعارف عليها، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنصوص عليها في دستور البلاد خاصة في الفصل 31، كان السبب المباشر في انطلاق الاحتجاجات الجماعية السلمية بالحسيمة، جردة، زاكرة وتنغير، وغيرها من المناطق المهمشة، تتحمل فيها الحكومة مسؤولية التداعيات والانفلاتات الأمنية، والمحاکمات المؤلمة، كما تتحمل مسؤولية نكرانها لفضيلة الحوار الاجتماعي، والإضعاف الممنهج لمؤسسات الوساطة الاجتماعية، إذ لا يكفي، السيد الرئيس، الإقرار اللفظي بأهمية المقاربة التشاركية، والاستعمال الأجوف لمفهوم سياسة القرب، دون الارتقاء بهذه المفاهيم إلى قواعد وممارسات تهيكل التدبير الحكومي وتضمن له فرص النجاح عبر الانخراط الواعي للفاعلين والمعنيين بالسياسات العمومية.

وتفاعلا مع بعض المحاور التي وردت في تقريركم، خاصة المحورين الثالث والرابع، فإن الطموح الذي عبرتم عنه إبان تقديمكم البرنامج الحكومي، بإلحاق بلادنا بركب الاقتصاديات الصاعدة، سيبقى حلما طوباويا، ما لم تستطع الحكومة نهج سياسة اقتصادية استباقية، ونشطة تعيد الارتباط بالتصنيع، وتعزز نقل التكنولوجيا، خاصة الرقمية، وتشجع البحث العلمي لضمان انخراط الكفاءات والفعاليات الوطنية في الجهود التنموية، وبالتالي، تمكن بلادنا من مقومات المناعة، بعيدا عن الوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية بمقارباتها المحاسبية، مقابل إغراق بلادنا بالمديونية التي أصبحت ترهن مصير المغاربة، (65% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لمديونية الخزينة وأكثر من 82% إذا ما أضفنا مديونية المؤسسات العمومية والجماعات الترابية)، أضف إلى ذلك خدمة الدين، وهذه المديونية مؤهلة للارتفاع حسب المديونية السامية للتخطيط.

هذا، دون أي آثار إيجابية على الحياة اليومية للمغاربة، وكأن بلادنا في برنامج تقويم هيكلية مستمر.

وفي مجال آخر، التزمت حكومتكم بوضعه ضمن أولوياتها، ألا وهو التشغيل، باعتباره أهم رافعة للتنمية البشرية، ومحاربة الفقر والهشاشة في

هاذيك المحدودية ديال النموذج، إذن خاصنا توجيه الاستثمارات نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى والتي عندها قدرة أكبر على توريد آثار التبعية والغير المباشرة على مستوى باقي فروع الاقتصاد الوطني.

الصادرات عندنا عجز هيكلية منذ أنه وقعنا 56 اتفاقية تبادل حر، 55% عندنا فيها عجز يالاه 1 مع الأردن هو اللي تنتكونو فيه. دائما مطرقة السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

مطرقة الزمن لا غير. آسف السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة في حدود 13 دقيقة و46، والمطرقة ستكون جاهزة في الوقت.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمون، الوزيريات طبعا،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، تقديراً لمسؤولية منظمنا الدستورية وأدوارها التاريخية والتزامها بالدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحها المادية والمعنوية، بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة.

ونحن نقف على ما تفضلتم بتقديمه أمام مجلسنا بالتزام منظمنا المعهود، وبالموضوعية التي تقتضيها اللحظة الدستورية المتميزة، كنا نأمل أن تفاجئنا الحكومة بمحسنة قادرة على أن تخرج بلادنا حقيقة من عنق الزجاجة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو أضعف الإيمان أن تعمدوا، السيد رئيس الحكومة، في تقريركم إلى قول الحقيقة كاملة وتؤسسوا حصيلتكم المحلية على معطيات تحظى بالمصداقية، معطيات ذات حمولات حقوقية واقتصادية واجتماعية، تترجم الواقع المعيش لفئات عريضة من الشعب المغربي، ونتائج تفصح بجلاء عن رؤية مستقبلية تبعث الأمل وتشجذ الهمم لمواجهة التحديات بعزم وثبات.

إلا أنكم مرة أخرى، آثرتم اللجوء إلى الأرقام المجردة في ظاهرها، والمفغومة في غالب الأحيان، والمساحيق التجميلية، لتلميع حصيلة لا تقطع مع الاستمرارية، وأحيانا مع هذيان التدبير السابق، وتغض الطرف عن الأزمات التي تطبع التدبير الحكومي، بدءاً بأزمة قطاعات استراتيجية، مرورا بأزمة اجتماعية خانقة، وصولاً إلى أزمة ثقة في مؤسساتنا وفي قدرة بلادنا على إبداع مشروع مجتمعي مدمج يضمن العدالة الاجتماعية والمحالية، ويؤهلها للالتحاق بركب الدول الصاعدة.

فما تفضلتم بعرضه على أنظار مجلسنا، حصيلة تفتقد للمقومات المنهجية، والموضوعية، والسياسية، لا تعدو أن تكون تقريرا قطاعاتيا لمجموعة من الإجراءات وإن كان بعضها إيجابيا، إلا أنها معزولة، تفتقد للخيط الناظم

الحكومة، طابع الاستعجالية، بعد ملحة مشروع القانون 60.17، المتعلق بالتكوين المستمر، وتقديم استراتيجية جديدة تعتمد اللاتمركز والامتياز، بخلق مدن المهن والكفاءات بالجهات الإثني عشر.

وبهذا الصدد، وحيث أن التكوين المهني يشكل مجالا اجتماعيا بامتياز، لكونه رافعة لتنمية الكفاءات ومصعدا اجتماعيا بالنسبة للعامل، فلا بد من الحفاظ على حكامته المتميزة، أي الثلاثية الأطراف كما تنص عليها اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتي تلزم بلادنا.

وعن مجال توسيع الحماية الاجتماعية، لقد تم إصدار نظام التغطية الصحية ونظام معاشات للمستقلين بمقتضى القانون 99.15، ولسرعان ما عمدت لاحساسها ضمن منجزات الحكومة، لكن هل تعلمون أن الحكومة وضعت العربة أمام الحصان في هذا المجال، فلجأت للتشريع دون تصور واضح، واستراتيجية استباقية للتحويل والتطبيق، بل حتى لتحديد وتنظيم فئات الخاضعين للنظام، علما أنها فئات مختلفة وغير متجانسة، وبهذه المنهجية غير العقلانية، تكونون قد حكتم مسبقا بمحدودية مفعول هذا النظام، وهو ما يكرسه تعثر الحكومة في إخراج النصوص التطبيقية.

وفي انتظار ذلك، يظل هدف 12 مليون مستفيد من التغطية الاجتماعية من غير الأجراء، رقما للدعاية الانتخابية ليس إلا. والأدهى أنكم عازمون على تكريس نفس المنهجية لتوسيع التغطية الصحية للوالدين، دون دراسة إكتوارية لتحديد الآثار على توازنات الصندوق المغربي للتأمين الصحي، ما كان يسمى فيما قبل (La CNOPS) ودون إشراك الفقاء الاجتماعيين، عازمون في الواقع، أن تأخذوا باليد اليسرى ما أثمره الحوار الاجتماعي ومحملين الموظفين مسؤولية فشل الحكومة في إرساء نظام للحماية الاجتماعية الشاملة.

السيد الرئيس،

إن اعتماد الحكومة توصيات المؤسسات المالية بتقليل كثافة الأجور والتوجه نحو الخصوصية وتفكيك المرافق العمومية، كرس الهشاشة في مجالات حيوية كاللعليم والصحة والإدارة بشقيها المركزي والتراي، دون أن نستطيع تحسين تصنيف بلادنا في مؤشر التنمية البشرية الذي لا زال يراوح مكانه في الرتبة 123 بعد الجزائر وعدد من الدول العربية حتى التي تعاني من عدم الاستقرار.

والسبب: العجز الاجتماعي البنيوي: 53% نسبة الأمية العامة، 76% منها وسط الإناث. وفي الصحة: طبيب لكل 1038 مواطن و 57 000 موظف وموظفة بقطاع الصحة، وهما في حد ذاتها مؤشرات عن مدى الشح البنيوي في الموارد البشرية بقطاع بالغ الأهمية يستوجب اعتراف الدولة بخصوصيته، في إطار سياسة وطنية للصحة، كما دعت إلى ذلك الحركة النقابية وجامعتنا الوطنية للصحة.

أبمثل هذه المؤشرات سنتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ على أي أساس بنيتم تفاؤلكم المفرط؟ عدد الملفات الشائكة أو مدى

الوسطين الحضري والقروي، فسمحوا لي أن أسجل هزلة المحصلة الحكومية وعجزها عن تقليص نسبة البطالة إلى 8.5% المتوقعة في البرنامج الحكومي لتفوق 10%. أو لربما تفضلون مؤشر نسبة التشغيل بدل البطالة، فهي بدورها لا تتجاوز 40.5% في الوقت الذي يصل هذا المعدل في الدول الصاعدة إلى 60% وتسجل دول الجوار نسب أهم من بلادنا.

وفي ظل عجز الاقتصاد المغربي تحقيق نسب نمو مهمة، حيث لن تتجاوز 3% في أفق 2021، حسب البنك الدولي، بعيدا عن توقعات البرنامج الحكومي 4.5% إلى 5.5%، يبقى الاقتصاد المغربي عاجزا عن استيعاب المعطلين والوافدين الجدد لسوق الشغل، والبالغ عددهم 1.168.000 عاطل، بمعدل 370 000 سنويا، يحظى فيها حاملو شهادات التعلیم العام وحاملو شهادات التكوين المهني بالنسب الأكثر ارتفاعا: حوالي 48% و 17% على التوالي، حسب نفس المندوبية.

وفي ظل العجز الحكومي عن استثمارهم للتأسيس لإقلاع اقتصادي حقيقي ونهج سياسة تنمية مندمجة، يتلاءم فيها التكوين مع التشغيل. والأدهى أن لا شيء يوحي بتغيير هذا المنحى حسب المندوبية.

وتبقى البرامج النشيطة للتشغيل، رغم كل الامتيازات والتحفيزات المقدمة للمقاولات في إطار النفقات الجبائية، جد محدودة المفعول وغير قادرة على امتصاص مجافل المتخرجين من المتعلمين، بل يتم اجترار بعض البرامج كمقاولتي رغم عدم جدواها، في ظل غياب المتابعة وتقييم الفعالية والآثار على سوق الشغل.

فبالنسبة لتسجيل 581102 مقال ذاتي، هل تكبدت الحكومة عناء تتبع اشتغالهم على أرض الواقع، أم أن الأمر لا يتعدى مسطرة التسجيل بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؟ ما هي النتائج الأولية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2020 وتوقعاته على المدى المتوسط؟

تحدثم عن خلق 405469 منصب شغل لكنكم تحاشيتم الحديث عن مناصب الشغل التي فقدها القطاع الصناعي، فما عدد مناصب الشغل الصافية؟ وما هي الإجراءات العملية التي تعتمرون اتخاذها لإعادة تأهيل من فقدوا شغلهم نتيجة التسريحات الجماعية والإغلاقات؟

ما هي الإجراءات المتخذة لوضع حد للانخفاض المقلق لنسبة التشغيل ضمن النساء الذي لا يتجاوز 25%؟

هل من المعقول أن تلج النساء سوق الشغل بنسبة أقل من أواخر التسعينيات؟ والعالم كله يدفع في اتجاه إدماج المرأة في الاقتصاد؟

هل من تتبع لخريجي التكوين المهني؟ علما بأن نسبة الإدماج في سوق الشغل تبقى جد محدودة؟ وما هي القطاعات المشغلة ومواصفات المناصب التي يشغلها أولئك المتخرجين هل تتوفر على مقومات العمل اللائق؟ أم أن وراء الأعداد الموثقة للحصيلة، توسيعا لرقعة العمل الهش حيث الحرق السافر للحقوق الأساسية للعامل؟

إن إصلاح منظومة التكوين المهني أصبح يكتسي، السيد رئيس

ومسؤول، وعليه السيد رئيس الحكومة التزاما منا بموقعنا في الأغلبية الحكومية وبالمصلحة العليا للوطن لا نسمح لأنفسنا استعارة نظارة العدمية والسوداوية والتشاؤم، لكن قناعتنا لا تسمح لنا بإغفال الحقائق ووصف الواقع والنقد البناء والمتفائل لبناء المستقبل ولتصحيح واستدراك الهفوات فيما تبقى من عمر الحكومة وتمكينها من النصح والمشاركة والدعم والتقويم والتصحيح والإقتراح.

السيد رئيس الحكومة،

لقد ارتبط تشكيل هذه الحكومة بما سمي بالبلوكاج أو ما سمي أحد زملائكم بالهزة التي تعرض لها مسار الإصلاح، الشيء الذي خلق أجواء انعدام الثقة وغياب الانسجام بين مكونات الأغلبية والدليل على ذلك تعطيل إصلاح أساسي في ورش التربية والتكوين.

ككيف سنزرع الثقة والأمل في صفوف الشباب المغربي بهذا المشهد السياسي الهش وبهذه التحالفات المهددة من حين إلى آخر بهزات الخلاف والاختلاف، ألا يعتبر ذلك أزمة حقيقية للفاعل السياسي في بلادنا؟

لذلك، ندعوكم السيد رئيس الحكومة بالمقابل إلا أن أي تعبئة لاسترجاع ثقة الرأي العام يجب أن تبدأ من تعميق نقاش حول الإصلاحات الدستورية وإعادة النظر في المنظومة الانتخابية وتعديل المقننات المتعلقة بالانتخابات وبتشكيل الحكومة في اتجاه خلق أقطاب سياسية حقيقية وقوية حتى لا يضطر حزب أساسي في الأغلبية للانسحاب أو عدم التصويت على رئيس مجلس ليعود ويمنحه ثقته بعد مرور سنتين ونصف لأن من شأن هذا الموقف تكريس العزوف وانعدام الثقة في العملية السياسية بمرتها.

السيد رئيس الحكومة،

الاعتراف بالواقع الحقيقي الذي يعيشه المغاربة فئة قليلة تستفيد من المشاريع الكبرى كالطرق السيارة والموانئ والمطارات و(TGV) والأسواق الممتازة والمحلات التجارية صاحبة الماركة والمنشآت السياحية إلى غير ذلك، ومن جهة أخرى فئة أغلبية المغاربة تعيش الفقر والتهميش والحرمان والبطالة والضياع، شباب يعيش الانحراف وتعاطي المخدرات مما يؤدي به إلى الهجرة السرية أو الاتجار أو الجريمة أو التطرف، أطفال متخلى عنهم يعانون الهدر المدرسي والتشرد وأسرة تعيش الانقسام والتشتت.

إن هذه الفئات السيد رئيس الحكومة تسيطر عليها الإحساس بالظلم والحكرة كيف ما تنقلوا في المغرب، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي حقيقي وحقد طبقي يهدد استقرار المجتمع قبل الدولة.

السيد رئيس الحكومة،

إذا كان بلادنا نموذجا للاستقرار الأمني ونموذجا في استباق المخططات الإرهابية وشل حركات الجماعات المتطرفة، محاربة ظاهرة الجريمة، والجريمة المنظمة ونموذجا كذلك في التعامل المسؤول في إطار القانون مع الحركات الاحتجاجية من أطباء والصيدالة والطلبة والموظفون العموميين والقطاع

الاحتقان الاجتماعي لفئات عريضة من الموظفين والموظفات، ممن فرض عليهم التعاقد، إلى ضحايا النظاميين وأصحاب الزنزانة 9 وملف الإدارة التربوية والمساعدين الإداريين إلى آخره وغيرهم من الفئات والمرضى والأطباء.

لقد انخرط الاتحاد المغربي للشغل في التوقيع على الاتفاق ثلاثي الأطراف ولكن مازالت هنالك بعض المطالب التي لم تستسغها الحكومة وتطلب من الحكومة أن تطلق الحوارات الاجتماعية القطاعية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 10 دقائق و58 ثانية. شكرا السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المحترمين،

لا يمكن بأي شكل من الأشكال تفويت فرصة مناقشة الحصيلة المرورية للحكومة دون استثمار هذا التمرين الديمقراطي الدستوري لإثارة العديد من الإشكاليات وتطرح الأفكار والمقترحات والتساؤلات المتعلقة بتدبير الشأن العام الوطني وحتى تكون قراءتنا السيد رئيس الحكومة، موضوعية وصریحة وناهية عن التحريف الذي طال تأويل الحديث الشريف " انصر أخاك ظالما أو مظلوما" وبعيدا أيضا على كل نظرة عدمية أو تشاؤمية لا ترسم إلا الواقع الأسود ولا ترى إلا الأبواب المغلقة.

نحمد الله في هذا البلد أن المؤسسة الملكية مكنت اليوم عبر التاريخ من مواجهة التحديات ومعالجة الرهانات وتحقيق المكاسب وضمان الاستقرار والأمان والتقدم، كما حرصت المؤسسة الملكية على تدبير العلاقات الخارجية لبلادنا في رؤية نفاذة طول نفس مكن المغرب من الانخراط الفاعل والواعي إفريقيا، عربيا، وعالميا.

وقد كان لذلك أثر واضحة في مسار ملف قضيتنا الأولى قضية الوحدة الترابية لبلادنا والتي عرفت خلال الآونة الأخيرة تطورات جد إيجابية تناصر وتدعم المقترح المغربي.

السيد رئيس الحكومة،

دعوتهم الجميع إلى تعبئة من أجل الرفع من منسوب الأمل والثقة لدى عموم المواطنين في الشأن العام من خلال خطاب واقعي موضوعي

يجب استثمار هذه المدة الزمنية لتقديم وطرح النموذج التنوي الجديد واستكمال الترسنة القانونية المنزلة للدستور مع مراجعة بعض المقترحات التي طرحناها في مستهل هذه المداخلة، وخلق جو من الثقة والابتعاد عن مفهوم أن السياسة هي إتقان فن الشعبوية وترصد أخطاء وهفوات الآخر والمزايدة الانتخابية لأن ذلك يكرس مزيدا من العزوف وعدم الانخراط في الفعل السياسي والمشاركة السياسية.

لاحظتم السيد رئيس الحكومة ابتعادنا عن لغة الأرقام والمؤشرات والإحصائيات وتبيننا مقاربة بعنوانين كبرى وقراءة مأكرو سياسية ظاهرها تفاؤل بالواقع والمستقبل وعمقها تدقيق لمعانة نرجو أن نتعفف منها فيما يستقبل من الأيام.

إن تشبث الشعب المغربي والتفافه حول جلالة الملك وإخلاص لقواه الحية والروحية الوطنية التي تنحلي بها جميعا رغم أن قد يلاحظ من تباين على مستوى وجهات النظر أو تدافع من أجل احتلال مواقع كبيرة لخدمة بلدنا وشعبنا، كل هذه ضمانات بأن هذا البلد آمن وسيظل آمنا وأن مستقبل أبناءنا مضمون بحول الله وقوته، كل مغربية ومغربي سنكون إن شاء الله في مستوى مواجعة التحديات ونموذجا للبلد الديمقراطي المستقر الآمن، بلد التعايش والتسامح والوسطية، بلد الانخراط في السلم والأمن الدوليين، بلد محاربة التطرف والشعبوية، بلد التضامن والتأسك المجالي والاجتماعي وليس لذلك على المغاربة بعزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة على احترام الوقت.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود 9 دقائق و35 ثانية.

المستشار السيد مبارك الصادي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

ودعوني في البداية أهنيكم السيد رئيس الحكومة على خطابكم المتفائل، وأتم تقدمون الحصيلة المرحلية لعمل حكومتكم وتسعون جاهدين إلى إقناع أنفسكم أولا ومكونات أغليبتكم ثانيا والبرلمان والمتبعين وعموم المواطنين، وكم تميننا صادقين أن يكون التفاؤل في الخطاب يوازيه تفاؤل في العمل.

بخصوص مستجدات الوحدة الوطنية وما عرفته من مناقشات من

الخاص والمهن الحرة والتجار، ومازالت هناك فئة قد تفاجئكم بالنزول إلى الشارع، فإننا نسجل اتساع الهوة بين مكونات الشارع المغربي والمؤسسات مما يجعلنا نتساءل عن دور الأحزاب السياسية والنقابات والإطارات الجمعية والتنظيمات المهنية والمؤسسات المنتخبة، هذه المؤسسات التي أصبحت معطلة وغير القادرة على القيام بدورها التأسيري.

السيد رئيس الحكومة،

هذه المؤسسات اليوم التي أفرغت من دورها وأصبح مصيرها الفشل أصبحت اليوم لا تقنع المواطنين بجدواها والدليل أطباء خارج النقابات، تجار خارج الغرف المهنية، الطلبة خارج إطاراتهم الطلابية، أساتذة نظاميون وأطر أكاديميات في إطار تنسيقيات، هذا الوضع لا نود التعليق عليه.

السيد رئيس الحكومة،

إن ما تعيشه العديد من الدول وفي الأوائل الأخيرة يدفعون أكثر من أي وقت مضى إلى جعل هذا الموضوع على رأس الأولويات التي يجب أن تهتم بها الحكومة، وإن كل تهاون في هذا المجال أو تقصير ستكون له لا قدر الله نتائج وانعكاسات يصعب التكهّن بأثرها على مستقبل المغرب.

السيد رئيس الحكومة

إن فشل نموذجنا التعليمي واضح في سلوكات أطفالنا وتصرفات شباننا، فشل نموذجنا الصحي واضح في مستشفياتنا وطريقة معالجة مرضانا، فشل كذلك نموذجنا في مجال مشاريعنا الاجتماعية بارز في مستوى عيش أسرنا مما يدعوننا جميعا إلى تحمل المسؤولية والاستجابة على أسئلة حارقة، هل سنستمر في سياسة الإصلاح، الإصلاح؟ هل سنستمر في اعتماد على منطق المديونية وتبني الحلول القصيرة المدى وعديمة الجدوى وغير القادرة على حل المشاكل في مداه المتوسط والبعيد؟

السيد رئيس الحكومة

إن هذا التهديد للسلم الاجتماعي تفاعل معه جلالة الملك نصره الله بإدراكه المسبق لمطالب شعبه والممامه بطروف عيش المواطنين، حيث دعا جلالته إلى تبني نموذج تنموي جديد يحد من الفوارق الاجتماعية ويضمن العدالة المجالية وتكافؤ الفرص من خلال مشروع عنوانه الحكامة الجيدة المسؤولية والتزيمه وربط للمسؤولية بالمحاسبة، وشفافية في تدبير الشأن العام، وعدم إهدار المال العام وعدم التسامح مع من كل من سولت له نفسه عدم قيامه بواجبه واحترامه ووفائه بالتزاماته اتجاه مجتمعه ودولته ومكافأة كل وطني صادق غير مخلص لبلده متشبث بمقدساته هذه الفلسفة كفيلا بأن تجعل المواطن يثق في مؤسساته وينخرط بإيجابية في تنزيل برامجها ويحترم قناعة القوانين المنظمة لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة

أمامنا جميعا سنتين لتنزيل ما تبقى من البرنامج الحكومي والوفاء بالوعود والالتزامات والتجاوب معها لانتظارات المواطنين، سنتان أكيد غير كافية لتحقيق المعجزات، وكما قلت لا أحد يملك الحلول السحرية، لذلك

استثنائيتين للبرلمان قبل 4 أيام على افتتاح الدورة العادية بمرر تمرير بعض القوانين لكي نرجح بعض النقاط في المؤشرات وفي بعض المؤسسات الدولية، ويكون الهدف الأول والأخير ليس الحاجة المجتمعية لسن القانون، بل هو ربح لبعض النقاط والمؤشرات.

إن لغة الأرقام والمؤشرات ومحاولة الاختباء وراءها لا يمكن أن تحل محل المعيش اليومي للمواطنين والمواطنات الذين يعانون من تنامي مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء واتساع الفوارق الاجتماعية ومن تعليم طبقي وصحة لا ترقى إلى مستوى طموحات شرائح واسعة من المجتمع.

إن تدهور القدرة الشرائية للمغاربة هي مسؤولية اختياراتكم السياسية والاقتصادية، حيث أن حكومتكم لم تكلف نفسها عناء البحث عن موارد مالية إضافية لخزينة الدولة بالحزم في محاربة التهرب والغش الضريبي والحد من الإعفاءات الضريبية دون جدوى ومحاربة الفساد ومحاربة اقتصاد الربيع وتجهون إلى الإفراط في المديونية التي لازالت تواصل المنحى التصاعدي منذ سنوات ولازالت الحكومة مستمرة في الاستدانة غير آبهة بما تشكله من خطورة على فقدان السيادة المالية للدولة.

وإلى جانب لجوئها المستمر للاستدانة وقعت الحكومة مع صندوق النقد الدولي خطأ رابعا للوقاية والسيولة 9.97 مليار دولار بعد أن رفض طلب خط ائتمان من بسبب ضعف الدخل الفردي وارتفاع المديونية. ورغم أن الأرقام ناطقة والتقارير واضحة تواصل الاستدانة لسد ثقب عجز الميزانية وأقصى ما قامت به هو اللجوء مرة أخرى إلى الخصخصة رغم الكوارث التي أدت إليها، وخير دليل على ذلك معلمة لاسامير.

سجل التاريخ بكل فخر واعتزاز أن حكومة عبد الله إبراهيم، قامت ببناء وحدات لتكرير البترول في إطار مشروعها المجتمعي لبناء المغرب الاقتصادي المتطور وتوفير الأمن الطاقى للمغاربة، وسجل التاريخ أيضا أن رئيس الحكومة السابق، قام بتحرير أسعار المحروقات في يونيو 2015، وأغلقت معلمة لاسامير في مارس 2016، وسيسجل التاريخ على حكومتكم أنها تفتقد للحس الوطني وتخضع للوبيات المحروقات، وعجزت في إعادة تشغيل هاته المعلمة التي تضمن الأمن الطاقى للمغاربة بجودة عالية وبنسبة تخزين مهمة والتحكم في تقلب أسعار المواد البترولية في السوق الدولية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

بالنسبة للحوار الاجتماعي، إن موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من اتفاق 25 أو ما سمي اتفاق 25 أبريل 2019، لم يكن مفاجئا أو شعبويا أو البحث عن التميز، بل كان في إطار بناء منسجم على أسس ومبادئ منظمتنا التي ساهمت بشكل كبير في ثقافة وأسس الحوار ببلادنا، كما استحضرننا الوضع الاجتماعي العام بهجوم ممنهج على الحركة النقابية منذ 2012، مما كرس فقدان الثقة.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نقابة مستقلة في قراراتها ولا تخضع

طرف أعداء الوحدة الترابية، لم نخبرونا السيد رئيس الحكومة عن ما وقع في منطقة الكركارات خلال ولايتكم، وما هو الوضع اليوم هنالك؟ وما قامت به حكومتكم تجاه هذا المشكل المفتعل؟.

لا نود الحديث عن السياق الذي صاحب تشكيل الحكومة والتي تشكلت من 6 أحزاب ذات مرجعيات مختلفة بل ومتناقضة أحيانا، حكومة ضخمة من حيث عدد الوزراء وضئيلة من حيث الأداء، ما الجدوى إذن من الاستحقاقات الانتخابية والبرامج الحزبية والمرجعيات الفكرية للأحزاب السياسية ما دام الكل سيساهم في تدبير الشأن العام وسيشارك في الحكومة؟ وهل هاته المعارك الانتخابية والبرامج الحزبية والمرجعيات الفكرية ينتهي رصيدها مباشرة بعد إعلان النتائج ويعاد تعبئتها أشهر قليلة قبل الاستحقاقات الانتخابية.

إن العمل السياسي، السيد رئيس الحكومة، في حاجة ماسة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى ممارسة سياسية سليمة، لا تناقض الخطابات والشعارات الرنانة، فكيف للفاعل السياسي اليوم أن يطلب من أبناء المغاربة أن يبحثوا عن وظائف في القطاع الخاص لأن القطاع العام لم يعد يستوعب الأفواج المتتالية للعاطلين والباحثين عن فرص الشغل، وهو يقوم بتوظيف أبنائه وأقربائه والتابعين إليه في الوظيفة العمومية؟ فكيف للفاعل السياسي اليوم أن يتمسك بتعليم أبناء المغاربة باللغة العربية ويعلم أبنائه باللغات الأجنبية في مدارس البعثات الأجنبية.

إن جل أفعال حكومتكم تناقض خطابانكم ولكي لا نتعوتنا بالمشوشين وبالعدميين والسوداويين لأنكم السيد رئيس الحكومة أصبحت تتقنون هذا النوع من التحكم الجديد وتريدون احتواء الجميع، نخيلكم على تقرير بعض المؤسسات الدستورية كالمجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط وبعض الخطب الملكية.

وأتم تتكلمون عن ترسيخ الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وما يتطلبه ذلك من تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد، تناسيتم تعامل حكومتكم بقمع مع الاحتجاجات السلمية التي طالبت بمطالب اجتماعية: حراك الريف، جرادة، احتجاج ساكنة زاكورة الذين يطالبون بتوفير الماء الصالح للشرب، احتجاجات عارمة للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، إضرابات قطاعية في التعليم والصحة والجماعات الترابية وكل القطاعات الأخرى، رغم لجوء الحكومة لاقتطاعات غير قانونية من أجور المضربين، والمفتي لفتوى "الأجر مقابل العمل" يتمتع اليوم بأجر دون أن يعمل ودون أن يساهم في صناديق التقاعد، إضرابات الأطباء وطلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، إضرابات واحتجاجات التجار.

لم تتركوا السيد رئيس الحكومة فئة من فئات المجتمع إلا وألحتم بها الأذى وأخرجتموها للاحتجاج وهذا يحسب لكم.

السيد رئيس الحكومة،

نعرف جيدا كيف تصنع المؤشرات لقد سبق لكم أن قررتم فتح دورتين

لذلك، أكد لا يمكن مناقشة حصيلة الحكومة بإنصاف دون استحضار السياق السياسي ومسار تشكيل الحكومة وظروف اشتغالها والهدر السياسي الذي حصل، وأتم لستم مسؤولون عنه.

ومن الضروري كذلك أن نكون إيجابيين ومنصفين، باستحضار كل ذلك باعتراف بما تحققت فعلياً والتأكيد على بعض الإنجازات والنجاحات حتى لا نبالغ في التفاؤل المفرط ولا نسقط في التشاؤم المحبط.

إن مستوى أداء المسؤولية العمومية للحكومة لا بد أن نقر بأنه كان إيجابياً في عدة جوانب، ليس لدي الوقت لعرض هذه الجوانب، ولكن الزيادة في القطاعات الاجتماعية وخاصة ميزانية القطاعات الاجتماعية وخاصة في التعليم والصحة والرفع من الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي إلى غير ذلك من المشاريع ومن الإصلاحات التي في طور الإنجاز. كما نحى بالمناسبة الحفاظ والدفاع عن تماسك الإجماع لدى مختلف الهيئات لسياسية والنقابة حول قضية وحدتنا الترابية، التي نعتبرها في حزب التقدم والاشتراكية رابطاً قوياً لمناخ الجبهة الداخلية وربطها، وهذا كذلك نشد على أيديكم حوله، بجانب ربح الرهانات الاجتماعية والاقتصادية وإرساء ثوابت الأمة.

فالسيد رئيس الحكومة، كما لا يخفى عليكم هناك نسجل بطء الإصلاحات الكبرى، وهو ما لا يخدم مصالح التفعيل الحقيقي للدستور ولا يقدم رؤية واضحة حول الأداء الحكومي، مما يتعين معه خلق ديناميكية للنمو الرأسمالي المنتج والحلاق والتوجه بشكل مباشر لتفكيك منظومة اقتصاد الربيع، الذي مازالت تكبل يد اقتصاد المغرب، حتى يتم تعبيد الطريق الصحيح لاقتصاد منتج يضمن تكافؤ الفرص والمنافسة والابتكار.

ومن هاذ المنطلق نعتبر أن حصيلة الحكومة المرحلية يمكن أن تكون منطلقاً جاداً لتحقيق الالتزامات الكبرى للحكومة، إذا تمت ترجمة تناهي الموارد العمومية جراء التحسن التدريجي في حكامه المالية العمومية إلى إنتاج استثمار عمومي ناجح ومثمر وسياسات عمومية قادرة على مواجعة تصاعد الطلب الاجتماعي وتعاضم انتظارات المواطنين والمواطنات وحالة القلق السائد في الأوساط المجتمعية المتعددة وضعف الثقة في المؤسسات وتعميق التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وهو ما يتطلب مزيداً من العمل المضني.

إننا نسجل في نفس الوقت من خلال الحصيلة المرحلية للحكومة أن الإطار الذي تنفذ فيه السياسات العمومية غير متوازن وغير متكافئ بحكم التأثيرات الواضحة للتوجهات الليبرالية العالمية الجديدة، التي يبدو أنها سائرة في التوغل والتغلغل على حساب عزل السياسة الاجتماعية للحكومة والمظهر البارز لهذا التأثير هو تزايد الفقر وتكريس الغنى والثروة في يد ثلثة من المحظوظين، ويرافق ذلك إضعاف دور الدولة في التحكم في المسار التنموي.

لأي ضغط أو ابتزاز أيا كان مصدره، ولا نقايض بمصالح الطبقة العاملة، حيث رفضنا مقترحات الحكومة السابقة، والتي كانت تهدف إلى المقايضة بملف التقاعد، والحكومة الحالية التي اعتمدت نفس الأسلوب ونفس المنطق للمقايضة بقانون ممارسة حق الإضراب وشرعنة مدونة التشغيل.

سبع مراكز أساسية حكمت تعاطينا مع إتفاق 25 أبريل:

1- الشفافية والوضوح؛

2- التعميم، تشبثنا بتعميم إجراء تحسين الدخل على الأجراء في القطاع العام والخاص والمؤسسات العمومية والمتقاعدين، كما طالبنا بتوحيد تواريخ صرف هاته الزيادة؛

3- المأسسة، ما سمي بالحوار الاجتماعي أبان عن فشله وعدم قدرته على تقديم أجوبة على المسألة الاجتماعية، وإنجاز اتفاقات وتعاقبات، لهذا ركزت الكوفندريالية على ضرورة اعتماد حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف بضمون تفاوضي، مستدام ومنتج يخطى بالثقة والمصادقية على جميع المستويات، ويشكل فضاء مؤسساتيا للتفاوض على كل القضايا والإجراءات والقوانين الاجتماعية؛

4- احترام الالتزامات المشتركة والتعاقبات الملزمة، الحكومة السابقة والحكومة الحالية لم تحترم تعاقب 26 أبريل 2011؛

5- أدوار ومهام الحركة النقابية، إن اتفاق 25 أبريل جسد إرادة تم التعبير عنها منذ حكومة..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم عبد اللطيف أعمو، في حدود 6 دقائق و47 ثانية.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

كيبان لي بأن عبرتم من خلال تصريحكم على أشياء كثيرة ذات طابع إيجابي، ولكن الذي أثار انتباهي هو صمودكم وروح الصبر والشجاعة، وأتم تقودون سفينة في وسط بحر ومحيط هائج، وفي أجواء متقلبة لتأخذوا بزمام حكومة سداسية الأحزاب وتحمل في طياتها تنافر، وفي نفس الوقت أمام معارضة لا تحمل مشروعا لسد الفراغ.

بسبب هذا وحده السيد رئيس الحكومة في اعتقادي تستحقون التصفيق والتصفيق والتصفيق، لأن كيقولو المغاربة (اللي كيقول العصيدة باردة يحط فيها يدو) فيها الظروف اللي دوزتوها في الواقع، برافو.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود أن أخبر السيدات والسادة المستشارين المحترمين بأننا سنكون على موعد مع جلسة عامة سنحدد موعدها لاحقا للاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات.

شكرا السيد الرئيس، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي زملائي.

ورفعت الجلسة.

كما أن توجهات السياسة الاقتصادية على السياسات العمومية المصاغة على المستوى المركزي مازالت ممتصة للإقرار الترابي الجهوي والإقليمي والمحلي، مما لا يسمح ببلورة رؤية موحدة للمجال الترابي، وقد ترتب عن هذا الوضع محدودية التدابير الناجعة في تنفيذ السياسات العمومية وفي إنتاج الخدمة العمومية لصالح المواطن في القطاعات الحيوية كالـتعليم والصحة والعدل والعمل، وهي عناصر تؤثر سلبا على نمو..

شكرا السيد الرئيس.